

حيدر آباد – اجتماع مجموعة دائرة المستخدمين غير التجاريين (NCUC) بشأن نظام اسم النطاق وتنظيم المحتوى
الأحد، 06 نوفمبر 2016 – من الساعة 17:00 إلى الساعة 18:30 بتوقيت الهند
اجتماع ICANN57 | حيدر آباد، الهند

رفيق داماك:
حسنًا. شكرًا للجميع على انضمامهم لهذه الجلسة الهامة -- أقصد، جلسة مناقشة الموضوع. نواصل حديثنا عن نظام DNS وتنظيم المحتوى. إننا نحاول في هذه الجلسة أن نقرّب وجهات النظر المختلفة والمتنوعة بشأن تنظيم المحتوى داخل إطار ICANN. كما ترون، أننا لدينا العديد من المتحدثين في اللجنة. ومع ذلك، نحاول أن نقتصد في الحديث بشأن المداخلات.

وأما ما يدور حوله السياق هنا فهو الموضوع المطروح من -- يمكنني تقديم نفسي أولاً، معكم رفيق داماك، رئيس دائرة المستخدمين غير التجاريين (NCUC). والموضوع مطروح من أحد أعضائنا، مؤسسة الحدود الإلكترونية. وحسب اقتراحهم، - يمكننا أن نقيم مناقشة عبر المجتمعات عن تنظيم المحتوى لإشراك الجميع من الجانب التجاري ومن وكالات إنفاذ القانون ومن الطرف المتعاقد وما إلى ذلك.
ولأجل ذلك، أود أن أفسح المجال لميتش لدقيقة أو دقيقتين، لمحاولة تقديم الإطار السليم للموضوع وتمهيد الطريق لمناقشته.

ميتش ستولتز:
شكرًا لك، رفيق. معكم ميتش ستولتز. لقد اقترحنا إقامة هذه الجلسة لمناقشة مبدأ بسيط للغاية، في حال ما كان يتعين على ICANN ونظام اسم النطاق واسع الانتشار والمشاركين التابعين أن يتم استخدامهم لتنظيم محتوى الإنترنت. إنني هنا لأقول إنني أظن أن العديد من الأشخاص يعتقدون أن الإجابة رقم ثابت.

يعد الإنترنت نظامًا مبتكرًا للتواصل المفتوح إلى حد كبير بسبب لامركزيته. وهذا يجعل من الصعب لأي شخص أو مجموعة أن تتحكم في الحديث أو حظره ما إذا رآه غير

مرغوب فيه. ولكن، بالطبع، لدى الإنترنت نقاط مراقبة ونقاط تحكم أيضًا ويعتبر نظام اسم النطاق واحدًا من هؤلاء.

وتنشئ نقاط المراقبة استدراج ذو بأس لعدد من اهتمامات الاستخدام المختلفة -- لتنظيم الحديث، لكافة المقاصد، للمقاصد النبيلة والأقل نبلًا.

وتضم اللوائح الداخلية الجديدة لـ ICANN بيان مبادئ قوي حيث إن محتوى المواقع الإلكترونية وخدمات الإنترنت يتجاوز مسؤولية ICANN. غير أن هناك أيضًا عديد من الخيارات والمؤهلات حيث إن البيان المكتوب في اللوائح الداخلية الجديدة يجعل من ذلك مسألة حيّة.

وبالإضافة إلى آليات ICANN الرسمية نفسها، هناك -- عدد من المبادرات في العام أو العامين الماضيين لزيادة استخدام تعليق اسم النطاق أو التهديد بالتعليق كوسيلة لتنظيم المحتوى إلى جانب العديد من الخطوط، بما في ذلك، حقوق الطبع والنشر والترخيص المهني وتنظيم مبيعات المنتجات المحددة، لاسيما المستحضرات الدوائية. وهناك بعض المحاولات أيضًا لجلب -- الخارجية أعتقد أن تلك محاولات تعني بجلب هذه الترتيبات الخارجية بين الأطراف المتعاقدة والمنظمات الخارجية الأخرى ممن لديه مصالح خاصة في هذه المناطق تحت مظلة ICANN، نوع من استخدام التصريح، ما لم تعط عمليات أصحاب المصلحة لنموذج الأدنى نحو الأعلى التابعة لـ ICANN بعض الشرعية لهذا المقترح.

أما الشأن الذي أعتقد أنه تقاسمه العديد من الجهات هو إذا انتهك ذلك الحد الفاصل، وهو الحد بين تنظيم وإدارة الأسماء وتنظيم محتوى الإنترنت، فإنني غير متأكد هل هناك حدًا فاصلًا ثابتًا آخر يمكن أن يوضع أم لا. وهذا أمر رغبت في أن -- أملًا أن يكون بمقدورنا أن نناقش في هذه الجلسة، أين ستسير بنا الأمور خارج حقوق الطبع والنشر والترخيص المهني وما إلى ذلك. هل هناك حد فاصل آخر مرسوم، أو أكون ذلك -- بداية توجه واسع --، أظن، نوع من نظم ترخيص الحديث الواسعة، هل هو مكان ينبغي علينا تجنبه؟ شكرًا لك.

رفيق داماك:

شكرًا ميتش على مداخلتك.

إننا قدمنا نظرة عامة خاطفة على ما نحاول أن نحققه. ومن هنا أود أن أنتقل إلى آلين جروجان الذي سيستعرض، على ما أظن، اتفاقية السجل وأمين السجل ليقدم لنا بعض الصياغات للمناقشة، وهي واحدة من تلك الصياغات الأولية.

أيمكننا رجاءً أن ننتقل إلى عرض PowerPoint آخر؟

آلين جروجان:

هل يمكن الانتقال إلى الشريحة التالية، رجاءً؟ حسنًا. ليس الشريحة اليمنى. على أي حال، أعتقد أن هناك في مكان ما في منصة الشرائح أن هناك عرضًا تقديميًا لمهمة ICANN واللوائح الداخلية والشروط الرئيسية في تعاقدها مع أمناء السجلات والسجلات بصفة أولية لاتفاقية اعتماد أمين السجل لعام 2013. لن أستغرق المزيد من الوقت في الحديث عن ذلك. لقد أصيب رفيق بالدعر بعد أن رأى الشرائح، وإنني أؤكد له إنني سأمرر ذلك في حوالي ثلاث دقائق. وجل ما أود ذكره هو، وفقًا لما ذكره ميتش، بموجب المهمة واللوائح الداخلية الجديدتين، أن هناك حظرًا صريحًا على أعمال ICANN خارج مهمتها. وسأترك لكم هذا الأمر لمراجعة المهمة بسبب إسهابها، وأنا ليس لدينا وقت كافٍ لاجتياز ذلك.

ولكن تبسيطًا لذلك، إن هذا الأمر تقني إلى حد كبير بطبيعته. إنه يرتبط بتنسيق وتخصيص الأسماء في نظام DNS، مسهلًا ومنسقًا عملية نظام خادم جذر DNS، مع تنسيق تخصيص وتعيين المستوى الأعلى من أرقام بروتوكول الإنترنت وأرقام النظام المستقل إلى غير ذلك.

هناك حظر صريح بشأن تنظيم ICANN للخدمات التي تستخدم معرفات الإنترنت الفريدة من نوعها أو المحتوى الذي تقدمه شركات الخدمات هذه والإقرار الصريح أن ICANN ليست منظمًا.

بالرغم من ذلك، هناك بند حقوق مكتسبة، إذا كان يمكنك الانتقال إلى الشريحة التالية، الذي يذكر بصورة جوهرية الاتفاقيات المبرمة قبل الأول من أكتوبر 2016 أو الاتفاقيات بنفس الصيغة أو بنفس الصيغة عمومًا كتلك الاتفاقيات وأي لوائح جديدة لهذه الاتفاقيات،

يمكن لـ ICANN تطبيقها والامتثال التعاقدية المسؤول عن تطبيق هذه الشروط التعاقدية. ولقد أظهرت لك في الشرائح لتجبل النظر في -- لن أجتازهم تفصيلاً الآن -- لكن أدرك أن في الحوار مع المجتمع والحوار الذي أقمنه في اللجنة اليوم، أياً كان من يريد من ICANN أن تقوم بما يتعلق بمكافحة إساءة الاستخدام سواء كان من الضروري أن تكون داخل نطاق مهمة ICANN أو من الضروري أن تشكل انتهاكاً لشرط تعاقدية معين فإن ذلك يلاءم بنود الحقوق المكتسبة. ولا يمكننا أن نشكل هيئة لضبط إساءة الاستخدام.

وربما إن كان ذلك مفيداً، يمكننا الرجوع إلى هذه الشرائح إذا أو عندما تثار هذه المسائل في المناقشات. ومع ذلك، سأتركها إليكم لمراجعتها عندما يسمح وقتكم بذلك. شكرًا لك.

حسنًا. شكرًا، آلين.

رفيق داماك:

أعتقد أن ستيف، ستيف ديلبيانكو، يرغب ربما في إضافة شيء ما هنا بشأن اللوائح الداخلية الجديدة.

شكرًا لك، رفيق.

ستيف ديلبيانكو:

بصفتي أحد أعضاء مجموعة العمل عبر المجتمع في مسار العمل 1، إنني أشعر وكأنني قضيت أربعة أعوام من دراسة القانون تحت رعاية بيكي بير وجميع المحامين الآخرين المتضمنين في ذلك الأمر، بما في ذلك المستشارين الخارجيين. وليست تلك السنوات كافية لأصبح محامياً.

ولكن يمكنني أن أخبركم بذلك، إن وصف آلين لذلك الأمر يجعله يبدو وكأنه ليس إلا بند الحقوق المكتسبة الذي يخلق فرصة للحصول على أشياء مثل الضمانات الحاضرة في العقود. حقًا، إن بيكي بير والمستشارين القانونيين لمجموعة CCWG ذكروا كلاماً مناقضاً. إنهم يعتقدون أن الضمانات أو التزامات المصلحة العامة المبرمة في العقود لم تكن نفس الشيء مثل تنظيم سلوك -- المحتوى. وأنهم لن يتم تجنبهم كما لو كانوا تنظيمياً

للمحتوى. ولتفادي الشك، وهي مرحلة جديدة تعلمتها من المحامين في مجموعة CCWG، أُضيفت حتى تكون واضحة جدًا للجميع مع إمعان النظر في الانتقال حيث لم تكن ICANN على وشك إنهاء العقود مع عدة مئات من سجلات gTLD؛ حيث تكون هذه العقود معمول بها طوال الحياة وطوال فترة التجديد. أما وضع عقود جديدة، برغم ذلك، سيمر بمنظور وعملية مختلفتين، لأن واحد من الأجزاء الأكثر أهمية في بيان المهمة يتمثل في أن الاتفاقيات والسياسة الجديدتين لا تتدرجان تحت عملية يحركها أصحاب المصلحة المتعددين لنموذج الأدنى نحو الأعلى. وذلك يعني أن الفرص التي فاتت أو أنها أو حتى بنود اللحظات الأخيرة الآتية من اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) أو أي شخص سوف تُعاب بشكل ملحوظ. فبدلاً من ذلك، إننا نحاول أن نعمل من خلال عملية نموذج الأدنى نحو الأعلى الخاصة بنا لبلوغ الهدف.

وأظن أننا فسرنا ذلك، حسب ما ذكر آلين، أن إنشاء العقود الجديدة، بما في ذلك التزامات المصلحة العامة، قد تكون في خدمة مهمة ICANN. لقد أوضحنا ذلك. لقد أوضحنا أن إنفاذ السياسات في العقود الذي يخدم مهمتها يكون تمامًا ضمن مسؤولية ICANN أيضًا.

وبالتالي أعتقد أنه -- أنه من الخطأ الاعتقاد أن التزامات المصلحة العامة هذه كانت بطريقة ما مخالفة. أظن أن العملية التي أصدرها أعلاه من غير المرجح أن تحدث مرة أخرى. غير أنهم لا يكونون بحد ذاتهم تنظيمًا للمحتوى، بالتالي، لا يمكنك القول أنهم بطريقة ما يعتبروا استثناء.

وقد نجد ICANN في وضع تتعهد فيه أطراف عقد ICANN بالالتزامات للمشاركين والمستخدمين النهائيين وللحكومات والشركات وغيرهم. وسوف تكون هذه الالتزامات، إذا ما نص عليها العقد، معمولاً بها من قبل ICANN. شكرًا لكم.

اسمحوا لي أن أرد سريعًا إذا كان هناك أي سوء تفاهم لما ذكرته، أعتقد إنني متفق بوجه عام مع ما ذكرتموه. وتكون التزامات المصلحة العامة جزءًا من العقد. فعندما تجبل النظر في العقود، فستجدها معمولاً بها تمامًا. وهم مشمولون في لغة العقود، وواجبة النفاذ تجاه الأطراف مثل أي شرط تعاقدية آخر. وكان ذلك الغرض من بند الحقوق المكتسبة.

آلين جروجان:

ويتمثل ما أرمي إليه ببساطة في إجالتنا النظر فيما يمكننا القيام به لمكافحة إساءة الاستخدام، سواء كان من الضروري أن يكون في العقد، الذي يتضمن التزامات المصلحة العامة، أو من الضروري أن يكون في المهمة. ويعد ذلك نوعاً من احتماليين في إطار العمل الجديد. فمن المؤكد أنها جزءاً من المهمة أو ينبغي أن تكون جزءاً من شروط العقد المعقّية وسمح لنا صراحةً بتطبيقها.

وأيضاً سياسات الإجماع. إذا وضعنا سياسات الإجماع بطريقة الأدنى نحو الأعلى، فإن هذه السياسات ستكون واجبة النفاذ بنفس الطريقة.

ستيف ديلبيانكو:

شكراً على هذا التوضيح. أعتقد أننا نمهد الطريق الآن للجزء الثاني من المناقشة.

رفيق داماك:

إننا سوف -- من خلال عديد من -- معذرةً. إننا حاولنا النظر في السيناريوهات المحتملة التي قد تؤدي إلى سياق تنظيم المحتوى. وكما رأيتم على الشاشة، لدينا حالات مختلفة. بعد ذلك، إننا سنحاول التطرق إلى العديد من الأسئلة للحصول على تعقيبات ومدخلات هنا.

إنني لن أتطرق إلى جميع السيناريوهات، لكن كما ترون، لدينا حالات مختلفة بالفعل بين هذا المحتوى الذي يمكن أن يخل بقانون حقوق الطبع والنشر أو ربما بعض المحتويات التي قد تخل بالقانون الحكومي تجاه خطابات الكراهية والنقد السياسي وما إلى ذلك.

وفي سياق ذلك، سنحاول الرد على أول سؤال مطروح أو مسائل المناقشات، التي تعني بالبنية الأساسية لاسم النطاق الذي يستخدم أحياناً لإنفاذ القوانين أو السياسة التي تحكم المحتوى العادل للمواقع الإلكترونية ومصادر الإنترنت الأخرى. كيف يمكن مقارنة الإنفاذ من خلال تعليق اسم النطاق بطرق الإنفاذ الأخرى مثل الأوامر الصادرة من المحاكم للموقع الإلكتروني أو المالك أو الاستضافة أو الإنفاذ من خلال النظام المالي وشبكة الإعلانات؟

ولهذا، أود أن أبدأ أولاً مع أمناء السجل ويمكن أن أبدأ بميشيل.

ميشيل نيلون:

شكراً لك. شكراً، رفيق. اسمي ميشيل نيلون، للتسجيل أو أي شيء.

السؤال، حسب افتراضي، -- موضوعي بعض الشيء. هناك سياسات يمتثل بها كافة أمناء سجل ICANN المعتمدين. وبالتالي فإذا، على سبيل المثال، تم العثور على اسم نطاق مبهم بسبب -- في السياسة الموحدة لفض النزاعات (UDRP) أو تعليق موحد سريع (URS)، فإننا بشكل واضح بموجب العقد لا يكون لدينا خيار سوى أن نتبع ذلك. وذلك ضمن تلك المسؤولية وذلك النطاق.

بالرغم من ذلك، أعتقد أنه عندما ينجلي الأمر، متحدثاً كمزود مستضيف، فإنني لا أربح أن أكون في موضع يضطرنني إلى أن أتخذ قراراً تعسيفياً. لكن يمكنني أن أتخذ قراراً تعسيفياً إذا اضطررت إلى ذلك. وفي النهاية، أنتم اخترتم أن تستضيفوا موقعاً إلكترونيًا، لتسجيل اسم نطاق مع شركة خاصة. يمكنكم أن تختاروا تسجيله أو استضافته مع أي شركة خاصة. فإذا ما اخترتم التسجيل وفعلنا ذلك بأنفسنا، فإننا ملتزمون بشروط الخدمة الخاصة بنا. وإذا ما وجدناكم قد خرقتهم هذه الشروط، فإننا سنضعكم على قائمة التعليق.

والآن، الأمر، بالطبع، هو أن هناك فارق كبير بين اسم النطاق الذي أعد منفرداً لغرض الخرق أو اسم النطاق/الموقع الإلكتروني الذي خضع للتسوية. هناك فارق كبير في هذا الأمر.

فعلى سبيل المثال، بالنسبة لنا، لقد حصلنا على تقارير إساءة استخدام بشأن المواقع الإلكترونية التي استخدمت لهجمات التصيد وتوزيع البرمجيات الضارة وكافة أنواع الأنشطة الشائنة الأخرى. وإذا كان ذلك بمقتضى حل وسط، يمكننا غلق الموقع الإلكتروني فقط ولكن نترك البريد الإلكتروني والخدمات الأخرى كما هي. أما إذا -- كان من المتوقع أن ندون النطاق تمامًا، يمكننا أن ننهي الخدمات المشروعة بصورة كاملة. إن ذلك -- وإنه ليس بسؤال بسيط. ولأننا في النهاية كشركة الأيرلندية، نلتزم بالقانون الأيرلندي. ولن أتعامل مع أي قرار صادر من محكمة هنا في حيدر أباد.

والآن، إذا أرسلت المحكمة في حيدر أباد، على سبيل المثال، لنا شيئاً ما واستطعت فعلياً فهم ما كانوا يتحدثون عنه، فربما نحقق في ذلك على نحو جلي. ولكنني لا أستطيع أن أعمل خارج نطاق ما هو مسموح لي بعمله، إنني لا أدري ما إذا كان ذلك يقدم أي مساعدة لكم أم لا.

رفيق داماك: شكراً ميشيل. ربما -- دعونا ننظر إلى الأمر من وجهة نظر أشخاص كالمسؤولين عن العلامات التجارية، ونسأل ستيف ميتاليتز عن وجهة نظره في هذا الأمر.

ستيف ميتاليتز: نعم. شكراً لك. مُحدثكم ستيف ميتاليتز. أظن أن ميشيل قد أثار نقطة في غاية الأهمية، وهي النقطة التي وردت بشيء من الضبابية في العرض التقديمي الذي قدمه ميتش. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نحافظ على هذا الفارق. وهناك أمور تقوم بها ICANN لإنفاذ أنواع القوانين والسياسات التي ربما نتحدث عنها هنا، ومن ثم يكون هناك أمور يختار أمناء سجل ICANN المعتمدون أو سجلات ICANN أو سجلات gTLD، تنفيذها عند تحديد ماهية شروط الخدمة التي سيضعونها.

وهناك فارق كبير في ذلك. وقد خضنا العديد من المناقشات هنا في ICANN على مدار العام الماضي أو نحوه، حول الشروط الخاصة -- وأنا متأكد أن هذه المناقشات موجودة في مكان ما في منصة الشرائح لدى آلين -- باتفاقية اعتماد أمين السجل؛ شرطان أو ثلاثة من الشروط ذات الصلة، وبعض شروط اتفاقية برنامج gTLD الجديد، وبالأخص الشروط المتعلقة بالتزامات المصلحة العامة. كما توجد عدة جهات نظر حول متطلبات تلك الشروط؛ ماذا يُطلب من ICANN بناءً على هذه الشروط، أو ماذا يُطلب من الشركات الخاضعة لتلك التعاقدات.

ولكن يبدو -- وأنا متأكد من أن تلك المناقشة ستستمر. ولكنني لا أظن أن هذا الشأن هو ما جئنا للتحدث عنه اليوم. فإذا نظرنا إلى النشرة التي بين أيدينا، والتي نتحدث عن النظام الموازي، فسنجد أنها لا تتعلق بهذا الأمر. فحديثنا لا يدور حول أي شيء مما تقوم به

ICANN. بل عن شيءٍ ما، أخبرنا أنه يحدث تحت مظلة ICANN. وفي الواقع أنا لم يسبق لي أن رأيت مظلة ICANN. ولا أدري ما الذي يُفترض أن تحمينا منه هذه المنصة.

ولكنني أرى أن هذه أنشطة تقوم بها شركاتٌ خاصة ممن يختارون من يريدون التعامل معه، وهو معيارٌ مناسب لوضع شروط لتقديم الخدمة تقضي بعدم إمكانية استخدام خدمتهم لأغراضٍ غير قانونية أو ارتكاب جرائم.

لذا فإن هذا السؤال، على سبيل المثال، يرجع إلى الأنظمة المالية والشبكات الإعلانية ومقدمو خدمات الدفع الذين يضعون شروط خدمة مشابهة جدًا في العديد من تعاقداتهم. فالشبكات الإعلانية ربما يكون لديها نفس أنواع التدابير في شروط الخدمة التي يقدمونها.

وتتمثل المسألة هنا في: ما إذا كان الأمر إيجابيًا أم سلبيًا فيما يخص وصول تلك الاتفاقيات الاختيارية إلى حيث يتخذ الأشخاص، الذين يقدمون خدماتٍ مهمة في فضاء الإنترنت، خطواتٍ معقولة لمحاولة منع استخدام خدماتهم لأغراضٍ غير قانونية. وهذا -- وأعتقد أن هذا الجزء في غاية الأهمية. وبالرغم من أنه ليس حلًا لجميع المشاكل بأي حالٍ من الأحوال. إلا أنه يُعد جزء في غاية الأهمية من الجهود المبذولة للتعامل المشاكل الخطيرة للأنشطة المسيئة التي تحدث على الإنترنت. وأظن أن اعتبار هذا الأمر كتنظيم للمحتوى، يُعد أمرًا في غاية التضليل. فالأمر لا علاقة له بالسيطرة على أي محتوى يخص الآخرين. فالمحتوى لا يزال متاحًا. ولكن المشكلة تكمن في سهولة المسار المؤدي إلى المحتوى، وهو ما قد يُعتبر خرقًا للقانون -- أو سببًا لبعض التصرفات التي قد تمثل خرقًا للقانون، كذلك التي تم شرحها في بعض الأمثلة التي تم عرضها على الشرائح السابقة.

لذلك، أكرر أن الاتفاقيات والسياسات الاختيارية، التي يتبعها أمناء السجل والسجلات ضمن جملة أمور أخرى، تُعد مقومًا في غاية الأهمية من مقومات تقديم خدمة إنترنت أفضل وأكثر أمنًا للمستخدمين في جميع أنحاء العالم. وأظن أن هذا الأمر يجب علينا تشجيعه بدلًا من إعاقته.

رفيق داماك:

حسنًا. أظن يا ستيف أن هذا السؤال يبدو وكأنه موجه إلى ميتش. فربما يرغب في الرد عليه.

ميتش ستولتز:

نعم. شكرًا لك. لدي القليل لأقوله حول هذا الأمر. بدايةً مع شروط الخدمة -- وقد ذكرت هذا الأمر لمجلس الإدارة في الجلسة المنعقدة هذا الصباح مع مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية -- فكل شركة تضع الشروط التي تقوم بموجبها بتنفيذ أعمالها؛ وتضع الشركات تلك الشروط لحماية نفسها وتمييز عملها، وبمعنى أوسع، تضعها لتسويق أعمالها بين أي قاعدة عملاء تختارها. فالجميع يفعلون ذلك.

ووضع شروط للخدمة لا يعني حصول أطراف أخرى أو غرباء من خارج هذا العقد، على أي حقوق.

فالفكرة تكمن، على سبيل المثال، في أن أصحاب حقوق الطبع والنشر، أو أي ممن يدعون تضررهم من خرق قانون أو سياسة ما، يخضعون لشروط الخدمة التي يضعها أمين السجل لتنفيذ بعض الأمور. وأكرر ثانيةً، أننا نتحدث هنا عن تعليق اسم النطاق، أو التهديد بالتعليق. مما يحول شروط الخدمة إلى قانون، يطبق على جميع الأغراض العملية. وبالتالي لم يعد الأمر عقدًا تجاريًا، بل أصبح قانونًا يمكن لأي شخص تنفيذه ومُلزم للجميع. وهو سيناريو مختلف تمامًا.

ثم نأتي إلى فكرة الاتفاقيات الاختيارية. وأكرر أن كل أمين سجل، وكل طرف متعاقد وشركة يختارون الشروط التي يعملون بموجبها، اختياريًا حقيقيًا. ومن المهم أن يكون هناك تنوعًا واختياريًا وتنافسية بين تلك الشروط. وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الأمور التي لا تتحمل فيها الأطراف المتعاقدة مسؤولية قانونية.

فالطرف المتعاقد، في عرف قوانين كل الدول التي أعرفها، ليس ملزمة قانونًا بإنفاذ حقوق الطبع والنشر أو بمعظم القوانين الأخرى. وهناك -- هناك بعض الاستثناءات. وسوف -- وقد أشار إليها ميشيل. وتنتفي المسؤولية القانونية، بسبب عدم قدرة الأطراف المتعاقدة على

تحمل مسؤولية انتهاك حقوق الطبع والنشر الخاصة بطرفٍ آخر، إلا في ظروفٍ ضيقة جدًا. وأكرر، أن ما أقوله ينطبق على قوانين الدول التي أعرفها.

وهذه الأمور جميعها اختيارية؛ ولكن إذا قامت جميع الأطراف المتعاقدة باختيار نفس الخيارات، سواء كان بسبب التزام ICANN أو بسبب أن هذه الاختيارات ضمن ما يسمى بأفضل الممارسات، فلن يكون هناك اختيار وبالتالي تكون مجموعة الممارسات قادمة من منطلق مصالح خاصة محددة -- وأنا أتحدث هنا عن الهيئات العاملة في مجال الترفيه، والهيئات المعنية بتنفيذ القانون، والهيئات التنظيمية الاحترافية -- وبالتالي يُصبح الأمر نوعًا من القانون الدولي، وهو افتراضٌ خطير.

فليس هناك تعريفًا عالميًا للأنشطة المسيئة، وإنه لمن الخطورة بمكان أن نضع الأمور ضمن تعريفًا فضفاضًا كهذا، ومن الخطورة أيضًا القول بوجود مجموعة واحدة من السياسات المتبعة من أجل إنترنت أكثر أمانًا، وبالأخص إذا كان الأمان موسعًا ليشمل أمورًا مثل حقوق الطبع والنشر.

حسنًا. شكرًا ميتش.

رفيق داماك:

أرى كثيرًا من الأيدي المرفوعة، وسنبداً بميشيل وبعده ليز، وجون، ثم روبين. الرجاء التحدث باختصار.

سأحاول.

ميشيل نيلون:

لأول مرة في تاريخ حضوري لاجتماعات ICANN، أجد نفسي متفقًا جدًا مع ستيف، وهو ما لا --

[ضحك]

ميشيل نيلون:

-- وهو ما لا يُعد أمرًا عاديًا على الإطلاق.

[تصفيق]

ميشيل نيلون:

أظن يا ميتش، ودون أي إهانة، أنك تحاول خلق سيناريو من النوع السوداني الذي يفترض أننا جميعًا نتأمر -- لأخذ بعض الحقوق من الناس، في حين أننا لا نفعل ذلك في واقع الأمر.

والآن، إذا كان لديك قضايا أو مشاكل محددة، فأرجو أن نتحدث عنها الآن لأنني أستمع إليك وأنت تتحدث عن هذه الأمور بمستوى عالٍ من الفلسفة، وإنه أمر جميل وقد قلت الكثير من الكلمات الصغيرة الرائعة في هذا الشأن، ولكنني لا أرى شيئًا ملموسًا فيما سمعته.

فالقول بأن أمناء السجل يقومون بنوع من الاحتكار فيما يخص شروط الخدمة التي نقدمها، هو أمرٌ سخيف لأننا ننافس بعضنا البعض بنشاط. فقد استيقظت من نومي في الصباح وشرعت في التفتد والاطلاع على ما يفعله المنافسون بالنسبة للأسعار، وقد خسرت عدة أسماء نطاقات لصالحهم بسبب بضعة سنتات. فنحن لدينا قدرًا كبيرًا من المنافسة في سوق العمل. فهو أمرٌ لا يخفى على أحد. ولكنني أحاول -- أحاول أن أفهم ما ترمي إليه -- ولكن لم أفلح في ذلك. لأنك إذا كنت تقصد أننا يجب أن نضع شروطًا للخدمة تسمح للناس بخرق القوانين أو الإخلال بنظام DNS أو إنشاء شبكات إنترنت غير مستقرة، فبالطبع لن نوافق على ذلك. أما إذا كنت تقصد شيئًا آخر -- فأرجو أن تكون محددًا.

رفيق داماك:

حسنًا. شكرًا ميشيل.

حسنًا. لدينا آلين ثم ليز.

آلين جروجان:

نعم. سأعلق تعليقًا سريعًا جدًا دون التطرق إلى نوع الأسئلة الفلسفية التي تمت إثارتها للتو؛ فمن وجهة نظر ICANN إذا كان هناك اتفاقيات تم عقدها بين اثنين من الأطراف الخاصة أحدهما مُدرجًا بالسجلات أو أحد أمناء التسجيل، فلا أظن أن هناك أي دور يمكن أن تلعبه ICANN لتحديد نوع الاتفاقيات التي يمكن أن يعقدها هذان الطرفان. فمن الواضح جدا أن هذا الأمر خارج نطاق عملنا ولا يمكننا إلغاؤه. بل نحن حتى غير قادرين على إجبار أمين السجل، أو التسجيل، ليخبرنا بماهية هذه الاتفاقيات. فهم يملكون مُطلق الحرية لإبرام أي تعاقدات يرغبون في إبرامها. إلى الحد الذي يمكنهم من جعل هذه التعاقدات ضمن التزامات المصلحة العامة، وهو أمرٌ -- كما تعلمون، يُعتبر مسألة قائمة بذاتها؛ أو قد يصل الأمر إلى انتهاك تلك الاتفاقيات للعقود أو سياسة الإجماع، وهو ما قد يُعد أيضًا شأنًا قائمًا بذاته. ولكن إذا قرر أحد أمناء السجل أو مسؤولي التسجيل إبرام اتفاقية ثقة مع رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية، أو جهة إنفاذ قانون أو أي جهة أخرى، لتحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها؛ فأظن أنهم سيمتلكون مُطلق الحرية لتنفيذ هذا الأمر وسيكون الأمر خارج نطاق عمل ICANN أو ربما لا تمتلك الصلاحية لفعل أي شيء حيال ذلك.

ليز فينبرج:

ليز فينبرج، سجل المصلحة العامة. أظن أنني أيضًا لا أتفق مع ستيف؛ وأود إخبارك يا ميتش، وتكرارًا للنقطة التي أثارها ميشيل، أن الفكرة القائلة بأن الجميع سيبدؤون، بطريقة ما، في استخدام نفس الشيء وأنا سنقوم أيضًا بطريقة ما بسن قانون خاص؛ هي فكرة بعيدة جدًا عن الواقع. وأظن أنه حتى في هذه اللجنة -- توجد مجموعة من أصحاب الآراء ممن قد يقولون "إذا أردتنا أن نعطل موقع ويب، فلتجلب حكمًا قضائيًا"، وآخرون قد يشاركون أو شاركوا بالفعل في برامج إشعار موثوقة، ويقفون في منطقة حيادية كما نقف نحن أيضًا، محاولين وضع إجراءات لقرارٍ بديل لفض النزاع يمكن من خلاله إيجاد آلية بديلة موثوقة لفض النزاع، في الحالات التي لا يقوم فيها السجل بإنفاذ القانون مثل حالتنا، وهو ما سيضمن إجراءات عادلة ويكفل حقوق النقض، وبالمناسبة، سيتطلب هذا الإجراء معيارًا لحجب اسم النطاق، أعلى من المعيار الذي قد تطلبه محكمة فيدرالية.

فالمغزى من حديثي هو الإشارة إلى وجود مجموعة -- من المقترحات وأنه -- لا مجال أن تُصبح الجهود المشتركة، المبذولة في المجال، وسيلة لسن القوانين.

أما الشيء الآخر الذي أود السؤال عنه -- أعرف أن هناك أشخاصاً آخرين على قائمة الانتظار، ولكن ينتابني الفضول لرؤية -- أو سماع الأسباب التي تستندون إليها في ظنكم أن إنفاذ شروط الخدمة أو وضعها قد يؤدي بطريقةٍ ما إلى وضع قانون جديد. بل هو العكس تمامًا، من وجهة نظري.

وكما قلتم مُسبقًا، أن -- كل شركة -- وكما تعلمون، لا فرق بين الشركات في نظام DNS وهذا المجال -- تمتلك الحق في وضع شروط الخدمة الخاصة بها، وبالتالي لا أرى أن هذا الأمر يُعد وضعًا لقانونٍ جديد. فهو أمرٌ في غاية الخصوصية، كما تعلمون، ويتعلق باتخاذ القرارات فيما بين الشركات. شكرًا.

حسنًا. شكرًا ليز. لأتأكد فقط من أولئك الموجودون على يساري، سنقوم --

رفيق داماك:

[ضحك]

حسنًا، لدينا على القائمة روبين، ثم ننتقل بعدها إلى ستيف ديلبيانكو، وجون، وستيف ميتاليتز، ثم توماس ريكيرت.

رفيق داماك:

نعم، روبين.

شكرًا لك. مرحبًا، أنا روبين غروس، للسجل الرسمي.

روبين غروس:

من وجهة نظر المشتركين، يوجد عدد من المخاوف المتعلقة بإسقاط مواقع الويب استنادًا إلى مجرد مزاعم ودون أي نوع من الأوامر القضائية. وبالطبع يُعد الافتقار إلى الإجراءات الرسمية واحدًا من أكبر المشاكل. فقد وُجدت المحاكم من أجل ضمان العدالة.

والتأكد من صحة الإجراءات. فإذا كنت ستحرم شخصاً من حقه في التحدث على الإنترنت عبر اسم نطاق، فهناك آليات موجودة للتأكد من أن هذه المخاوف التي لديك مخاوف ذات قيمة.

فكونك طرفاً متعاقدًا، لا يعطيك الحق في إسقاط اسم نطاق بناءً على ادعاءات.

فليس هناك تجربة قانونية، حقيقية، يمكن الاستناد إليها فيما بين مختلف الأطراف المتعاقدة. وما أعنيه هنا، أن القوانين تختلف باختلاف دوائر الاختصاص القضائي، وأن مطالبة الأطراف المتعاقدة بالاطلاع على جميع الاختلافات القانونية والفوارق الدقيقة والاضطلاع بهذه الأنواع من القرارات القانونية هو أمرٌ مبالغ فيه؛ وهذا هو السبب في ضرورة اتباع إجراءات مناسبة والحصول على أمرٍ قضائي.

وبالتالي يكون لديهم الحافز لتوخي الحذر في الأمور التي تتسبب في إسقاط الأشياء. أما الأطراف المتعاقدة التي لا ترغب في المشاركة في المسؤولية أو تحمل أي نوع من المسؤولية عما يقوم به عملاؤهم، فسيكون لديهم الحافز لتوخي الحذر الشديد في مسألة الرقابة والحذر في مسألة إسقاط المعلومات التي لا طائل من وجودها. كما أن الأمر سينتهي أيضًا إلى توسيع نطاق إمكانية إسقاط أسماء نطاق أو مواقع ويب بأكملها ربما بناءً على -- أمرٍ واحد فقط من الأمور التي حدث فيها إساءة.

وإذا أردتم أمثلة على ذلك، فيمكن لأي شخص -- الذهاب إلى موقع الويب chillingeffects.org، حيث توجد أكوامًا من دعاوى الإسقاط المزيفة التي نشرها الآلاف، ولا يبدو أن هذا الأمر مجرد سيناريو وهمي. وما أعنيه هنا، أنني أشعر بوجود القليل من الردود الدفاعية من الأطراف المتعاقدة، ولكنها حالاتٌ حقيقية وتحدث طوال الوقت، وكل ما عليكم فعله زيارة موقع الويب chillingeffects.org والاطلاع على كل هذه الأمثلة والدعاوى المزيفة التي تؤدي بالأطراف المتعاقدة إلى الشعور بالضغط وإيجاد الحافز لإزالة تلك المعلومات دون اتباع أي نوع من الإجراءات المناسبة والعادلة. شكرًا.

رفيق داماك:

شكرًا لك، روبين. جون؟

جون نيفيت:

بالتأكيد. شكرًا، رفيق. جون نيفيت من دونوت.

كل فرد منكم كان يعوّل على ميتش باستثناء روبين، على ما أعتقد، لذا اسمحو لي أن أبدأ به: أتفق مع ميتش في أول شيء قاله، وهو، كما تعلمون، نحن نؤمن بإنترنت مفتوح، نطاقات TLD مفتوحة. لا نعتقد بوجود وجود تنظيم من ICANN للمحتوى. لذا، نحن متفقون بشأن ذلك.

على سبيل المثال، نحن مشغل السجل لـ DOCTOR. خضنا معركة ضخمة مع -- في عملية ICANN لنضمن أنها مفتوحة. العديد من الناس أرادوا إغلاق ذلك على الأطباء المرخص لهم فقط ومنع الناس مثل ستيف كروكر من الحصول على dns.doctor أو محام ما من الحصول على juris.doctor، وأنا - نحن قاتلنا إلى جانب الأشخاص في NCUC و NCSG وفزنا لأنه كان القرار الصحيح والشيء الصحيح الذي ينبغي عمله، أن -

لا ينبغي أن يكون لدينا إنفاذ سابق. لا ينبغي لنا منع الناس من التحدث.

ومع ذلك، فإننا نعتقد بقوة في الإنفاذ اللاحق للمتطلبات والتنظيم.

لذلك قلنا: "حسنًا، إذا زعم شخص بأنه ممارس طبي مرخص في DOCTOR. وهو ليس كذلك، بعد التحقق من حالته، فستكون ثمة مشكلة وينبغي لنا أن نتخذ قرارًا بإنهاء الخدمة أو تعليقها."

وهذه هي الفلسفة التي تناولنا بها هذا الأمر. ويمكن تطبيق هذا على أنواع إساءة الاستخدام الأخرى على الإنترنت.

على سبيل المثال، إساءة استغلال صور الأطفال. كما تعلمون، إذا حصلنا على شكوى من خلال مبلغ موثوق فيه مع كيان مثل NCMEC في الولايات المتحدة أو IWF في المملكة المتحدة، مفادها أن: "هناك إساءة لصورة طفل على هذا الموقع،" فسنغلقه. ولن

ننتظر حتى يتقدم الضحية للحصول على أمر من المحكمة. أنا آسف. هذا فقط -- كما تعلمون، نحن شركة خاصة. سمعنا على المحك ومعها أسماؤنا. نريد أن نبقى مناخنا التجاري سليماً. وإذا توفر لنا - شخص ما لديه خبرة في هذه الصناعة التي نرتبط بها ويقول هناك إساءة لصورة طفل يجري في أحد الأسماء، فلن نجعل هذا الضحية يطلب الحصول على أمر من المحكمة. فنحن سنغلقه. الآن، إن رغب المسجل في أن يحصل على أمر محكمة بعد ذلك ويقول أن ما حدث كان غير مناسب، فهذا جائز. وسنمثل لأمر المحكمة بديهيًا.

وينطبق الشيء نفسه مع أشكال سوء المعاملة الأخرى، سواء كان ذلك الخداع مع مجموعة عمل مكافحة الخداع، أو، كما تعلمون، الضروب الأخرى من سوء المعاملة والإضرار - والتي نتناولها ونراها كل يوم.

مثال واقعي. تلقينا شكوى من شخص مسجل في rape dot أحد نطاقات TLD لدينا، وكان دليلاً توجيهياً. نحن نتحدث عن موقع ويب مروع. وتلقينا، كما تعلمون، شكوى. لن أنتظر حتى يتقدم هذا الشخص ويحصل على أمر محكمة. هذا -- نحن شركة خاصة ونحن -- وافقنا على تعليق هذا الاسم فوراً وهذا جائز، ولم تكن هناك عملية متبعة.

وأنا مرتاح لذلك لأن هذا كان الشيء الصحيح لفعله.

وكما تعلمون، هناك حالات أخرى حيث ربما لا يكون الضرر كبيراً كما في هذه الحالة حيث -على سبيل المثال- في قضية انتهاك حقوق التأليف والنشر حيث نحصل على إخطار بنوع ما من التنزيل غير المشروع لمواد خاضعة لحقوق التأليف والنشر. كما تعلمون، نمنح الفرصة للمسجلين للرد. وننظر في ذلك

كما تعلمون، هذه العلاقة القائمة على الثقة التي تجمعنا مع رابطة MPAA، على سبيل المثال، تعرضت لانتقادات من ميتش وغيره. على مدار تسعة أشهر، تلقينا 12. 12 إحالة. وهذا أسوأ امن السوء نفسه. كما تعلمون، هذه قضايا -- أغلبها كانت موضوع أمر محكمة لأسماء نطاقات مختلفة، الموقع نفسه. لذا، هل نجعل -- أستوديو الأفلام يرجع إلى المحكمة ويضيف -- ذاك الاسم نفسه للموقع نفسه أو نفع الشيء الصحيح بالامتثال لأمر المحكمة الخاص باسمنا؟ وقررنا فعل الشيء الصحيح وفعلنا ذلك. أجل، هذا هو

الشيء الصحيح من وجهة نظرنا ولكننا مشغل السجل. تمامًا مثل المطعم يمكنه تحديد أنه لا يريد مرتدي السراويل القصيرة والشباب في المطعم، كما تعلمون، نحن لا نريد أي سلوك غير قانوني، وإذا كانوا يرغبون في الانتقال إلى مكان آخر، فلنسمح لهم بالانتقال إلى مكان آخر. ولا بأس في هذا. إذا كنت تريد أن يحصل سوء معاملة صور الأطفال على شبكة مختلفة أو اسم مشغل سجل مختلف، كما تعلمون، اشرع في ذلك - ونأمل أن سوف يفعلوا الشيء الصحيح، ولكن ليس لدي مشكلة مع ذلك.

وعلى ذلك، عندما نكون - هنا، نبحث في هذه الأشياء، ونحن لا نعمل ذلك لحماية أنفسنا بالضرورة. نحن نعمل ذلك أيضًا لحماية المستهلكين وأولئك الذين تضرروا من سوء الاستخدام هذا.

حسنًا، بالنسبة لنقطة روبين، مصلحتنا ليست في إغلاق أسماء عملائنا، صدقوا أو لا تصدقوا. نريد أن يكون عملاؤنا سعداء. لا نرغب في الحصول على التجديدات. كم تعلمون، نحن شركة تجارية لذا فمصلحتنا في التأكد والتوثق من أنه عند إغلاق شيء ما أنه يمثل إساءة استخدام أو إضرارًا في الحقيقة.

ونحن لا نسن قانونًا في الحقيقة، ميتش. تعلم، أنا - أنا لا - أعلن نفسي مشرعًا أو شخص يريد أن يكون مشرعًا، ولكن ليس هذا ما نفعله بهذه العلاقات. ما نقوم به هو تطبيق مدونة قواعد السلوك وسياسات الاستخدام المقبولة لدينا، والتي تتبعها الآلاف من الشركات عبر الإنترنت وخارجه، وأنقل الكلمة إلى الشخص التالي. شكرًا لكم.

حسنًا. شكرًا لك يا جون. حسنًا، سنحاول الحصول على تدخل من بقية المتحدثين وسنحاول كذلك الانتقال إلى المسألة التالية لأن الوقت يمضي.

رفيق داماك:

ستيف ميتاليتز؟ نعم.

ستيف ميتاليتز:

شكراً باختصار، أعتقد أن ما سمعناه للتو من التدخلات العديدة مثال على المجموعة المتنوعة من الأساليب التي تجربها شركات مختلفة - في بيئات مختلفة. كأننا ما كان، كما تعلمون، فإن النهج من نوع ADR، كما تحدث عنه PIR، أو نهج المبلغ الموثوق به التي نفذته دونتس، طريقتان مختلفتان للتعامل مع هذه المسألة، وقد يكون لكل منهما - درجات متفاوتة من الفعالية، ولكن أعتقد أن فكرة تشجيع هذا النوع من النهج الطوعية تشمل أيضاً -

أعتقد أن التمييز الذي - تفضل به جون مهم جداً أن يتم بين التنفيذ المسبق والتنفيذ اللاحق. بعض السجلات تطبيق سياسة تنفيذ مسبق تقول "يمكنك فقط" - كما تعلمون، كانت هناك طلبات لنطاقات TLD جديدة والتي قالت "أنت سيكون عليك إظهار ملكية حقوق التأليف والنشر خاصتك قبل أن تتمكن من تسجيل في نطاق TLD معين والمستهدف بشكل واضح من المادة الخاضعة لحقوق التأليف والنشر". والبعض الآخر اعتمد أسلوب دونتس -- والذي يقول بأن أي شخص يستطيع التسجيل. ولكن بعد ذلك بمجرد - كما تعلمون، ولكن حالما تصبح المعلومات المتوفرة بأنه يتم استخدامه في أغراض غير قانونية - أغراض غير قانونية واضحة - وأود أن أشجع الناس أن يدرسوا بعض المعلومات التي أتاحتها دونتس حول كيفية تشغيل النظام خاصتهم لأنني أعتقد أنه يساعد على تبديد بعض الخرافات حول، كما تعلمون، إغلاق موقع بأكمله لأن هناك محتوى واحد ينتهك - كما تعلمون، حقاً من حقوق التأليف والنشر. وليس هذا هو مضمون هذه الحالات. لا يستطيع أحد حرمان أي شخص من التحدث على الإنترنت. وكما أوضح جون، توجد بدائل أخرى وأماكن أخرى يلجؤون إليها بحيث يستطيعون التحدث. وموقع chillingeffects.org ليس له علاقة بذلك لأنه يُعنى بإغلاق عناصر محددة من مواقع ويب محددة بموجب قوانين بلد معين، قانون الألفية للملكية الرقمية في الولايات المتحدة، لذا فهو في الحقيقة غير ذي صلة -- بالحالات التي نتناولها هنا.

حسناً. شكراً ستيف. ستيف ديليانكو؟

رفيق داماك:

ستيف ديلبيانكو:

شكرًا، رفيق. هذا ما يُسمى بالموضوع المهم وأعتقد أنني أدرك الآن أننا يجب ألا نكون بكامل وعينا لاعتقاد--

[ضحك]

ستيف ديلبيانكو:

-- أنه إن اتخذ سجل أو مسجّل بناءً على شكوى، فذلك مثله مثل سن قانون أو إنشاء حقوق جديدة.

البرامج التي نسمع عنها، البرامج الخاصة من راديكس ودونتس، في تلك الحالات، يحتفظ السجل والمسجل بحق تحديد ما إذا كانت الشكوى غير محددة وذات مصداقية بما يكفي لتكون قابلة للتنفيذ. وبناءً على كل من تلك العناصر، يكون لجون وآخرين السلطة التقديرية. لن يتخذوا إجراء - كما أوضح ستيف، إجراء يترتب عليه إغلاق نطاق بأكمله بسبب أن مستخدم واحد استخدمه في نشر محتويات غير قانونية أو، أسوأ من ذلك، بيع سلع مقلدة أو بضائع مسروقة.

الخصوصية أمر ضروري، وأعتقد أنكم على الأرجح ستثقفون في أن دونتس لن تغلق نطاقًا بأكمله بسبب نشاط مستخدم واحد ولن تفعل ICANN ذلك في تنفيذها لمواصفات PIC، لأن مواصفات PIC التي تصفها مواصفات PIC 11 محاطة بالعواقب، مثل التعليق. وهي تنص بشكل اعتراضى على الامتثال للقانون المعمول به وأي إجراءات ذات علاقة به. الضمانات توقع الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الخصوصية وقابلية اتخاذ الإجراءات ضد العواقب غير المقصودة بحق أي شخص استخدم النطاق في نشاط مشروع تمامًا لمجرد أن شخص آخر قد اتخذ إجراء غير قانوني.

رفيق داماك:

حسنًا، شكرًا، ستيف. حسنًا، ما نحن بصدد محاولة فعله هنا هو سماع تعقيب توماس ثم ميتش، وبعد ذلك نحن بحاجة إلى الانتقال إلى المسألة التالية لأننا لا يزال لدينا مسائل خاصة نود تغطيتها. توماس.

توماس ريكيرت:

شكرًا جزيلًا لك، رفيق. أدعى توماس ريكيرت، وأنا أمثل إيكو، جمعية تعمل بمجال الإنترنت من ألمانيا. لقد طُلب مني الانضمام إلى هذا الفريق من قبل المسجلين بسبب خبرتنا التي تفوق الـ 20 عامًا في مساعدة الصناعة في بعض المشاريع التنظيم الذاتي في مجال السلامة والأمن على شبكة الإنترنت. وأعتقد أن، بعد سماع ما تفضلتم به جميعًا، الكثير منا لديه سيناريوهات مختلفة في عقله، وأنا قد خلصنا إلى استنتاجات خاطئة في بعض الأحيان.

لذلك - أعتقد أن هذا المنطقة كلها معقدة جدًا ولا تتطلب حلولًا واسعة لأنها لا تتجح في عمومها. يطرد السجل أو المسجل عملاء بسهولة، فهو ليس كمزود لخدمات الإنترنت. ولكنهم الآن في مأزق. في النظام القانوني الذي أعيش فيه، إذا تم إعلامك كمقدم خدمة بنشاط أو خدمة غير مشروعة والتي يتم تقديمها وأنت لا تفعل أي شيء، فقد تكون عرضة للمسؤولية الجنائية. في الوقت نفسه، إذا قطعت خدمة شرعية تمامًا عن عميلك، فإنك تتحمل مسؤولية تجاه هذا العميل.

لذا بالنسبة للسجلات والمسجلين ومزودي خدمات الإنترنت، فهم يريدون أن يفعلوا الشيء الصحيح، ولكن ليس من السهل دائمًا بالنسبة لهم فعل الشيء الصحيح. وأعتقد أن هناك - حالتين أو أكثر لا يتخذون فيها القرارات الصحيحة. ولكن كل ما لا أعرفه - أعرفه لا يجعل هذه القرارات مستهترة. حسنًا، لقد رأيت شكاوى مثل، أنني لا أحيذ ما أراه على الإنترنت. ماذا تفعلون حيال ذلك؟ أو بشكل أكثر خصوصية، لا يعجبني ما أراه على yahoo.com، أليس كذلك؟ لذلك لا يسري الأمر بهذه الطريقة. يجب عليكم أن تنظروا في الحالات واحدة تلو الأخرى. ولقد كنت مسؤولًا عن المعادل الألماني على خط IWF الساخن أو خط NCMEC الساخن، ولقد كنت رئيسًا لجمعية INHOPE الذي كانت - وما زالت منظمة مظلة دولية للخطوط الساخنة التي تعمل على وجه التحديد في مجال الحد من توافر صور الاعتداء الجنسي على الأطفال ومحاولة مساعدة في العثور على الجناة وتحرير الضحايا، أليس كذلك؟ والطريقة التي يتم ذلك أنه يمكنك استلام تلك الشكاوى الواردة ومن ثم تتعاون مع جهات إنفاذ القانون، وتعمل مع مقدمي خدمات الإنترنت في محاولة لاتخاذ الإجراءات المناسبة. في بعض الأحيان، لا يُنصح بإغلاق موقع ويب أو اسم نطاق بسبب أن هناك

تحقيقات جارية. العديد من هذه المواقع التي ترى فيها هذه المواد والتي آمل أن ألا يضطر أحد إلى مشاهدتها تدل على سوء المعاملة المستمر. لذا، فإن مجرد إخفاء تلك المواد لشرائح معينة من المستخدمين قد لا يكون الشيء الصحيح. وقد يكون إغلاقها قرارًا خاطئًا.

لذا، نحن بحاجة إلى إلقاء نظرة على ماهية الشكوى محل الدراسة، وماهية الرد المناسب. هل المسجل هو الشخص المناسب للتحدث إليه، أو هل يُفضّل التحدث إلى مقدم خدمات الإنترنت لإغلاق موقع الويب وتفادي انتشار المادة غير المشروعة.

لذا كل ما أقوله هو أن التنظيم الذاتي هو الأفضل. يحتفظ مزودو الخدمة بشروطهم وأحكامهم وسياسات الاستخدام المقبول منذ بداية الإنترنت، ومن اللائق تمامًا بالنسبة لهم وضع قواعدهم الخاصة لخدماتهم. وإذا كنت أنت كعميل تنتهك هذه القواعد، فأنت في خطر أن يتم إنهاء تعاقدك وإيقاف خدماتك. ولكن يجب أن يتم ذلك - بجد، يجب أن يتم ذلك بعناية. وهناك بضعة أمثلة حيث لم يحدث هذا. هناك قوائم حظر يتم توفيرها لمزودي خدمات الإنترنت للحجب والترشيح، وبعض من هذه القوائم تم تحليلها وبعض المنظمات التي تقوم بتجميع تلك القوائم لا تراجع البنود المدرجة في القائمة. لذا، يوجد حظر زائد في بعض المناطق. وأيضا يجب أن تكون هناك مساءلة لأولئك الذين يديرون القائمة. وكان هناك مثال في بلد في شمال أوروبا منذ فترة حيث تلقى مزودي خدمة الإنترنت قائمة ترشيحية من جهات إنفاذ القانون، ومن ثم كان هناك عميل لديه موقع ويب يشتكي إلى مزود خدمة الإنترنت من أنه لا يستطيع الدخول إلى موقعه. وبعد ذلك، أفاد مزود خدمة الإنترنت بأنه لديه مذكرة تفاهم مع جهة إنفاذ القانون لذا فهو ملزم بقبول هذه القائمة كما هي وتطبيقها. وهكذا، ذهبنا إلى جهة إنفاذ القانون، وقال التي ردت بأنها ترسل قائمة الترشيح هذه كتوصية لذا فإنها لا تتحمل المسؤولية عنها كذلك.

وبعد ما قيل، يلزم أن تكون هناك عملية دؤوبة وواجبة. هناك حاجة إلى وجود احتمالية للاعتراض على عمليات الإغلاق التي حدثت. ولكن في كل الحالات، أعتقد، كما تعلمون، إن كنتم ستطبقون نهجًا دقيقًا، اعتمادًا على الشكاوى التي ترد، فمن الطبيعي تمامًا لمزودي الخدمة إغلاق مواقع معينة للعملاء المخالفين.

رفيق داماك:

حسنًا، شكرًا لك يا توماس. سأعطي الكلمة الآن إلى -- ميتش. أظن أن لديك تعليقات عديدة، ولكن يُرجى الإيجاز.

ميتش ستولتز:

سأؤخى الإيجاز، وشكرًا لك. أنا -- يسرني ويشجيني بوجه عام ما أسمعه هنا من أمناء السجل والسجلات فيما يتعلق بالفروق الدقيقة وفيما يتعلق أيضًا بالصلاحية التقديرية للأفراد. ولكن ها هي مخاوفي، وسأعرضها عليكم بالتفصيل للإجابة على نقطة السيد ميشيل. سأعرض عليكم -- سأعرض عليكم ثلاث نقاط. النقطة الأولى هي مقترح من مبادرة النطاقات السليمة لإعداد سياسة موحدة لفض النزاع بالأساس حول أسماء النطاقات لمحتوى الويب. والنقطة الثانية هي -- لقد تناولنا هذا في مدونة FF، وأحث الجميع على قراءة هذه -- تطبيق صيدليات الإنترنت. تدعوا العديد من الجماعات إلى تعليق أسماء نطاقات الصيدليات الكائنة بصفة أساسية في كندا والتي رُخصت في الواقع بموجب سياسة الولايات المتحدة لشحن المستحضرات الدوائية للاستخدام الشخصي إلى أفراد في الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، هي صفقة قانونية أو مشروعة ولكن وفقًا لرؤية اتحاد مجال معين للعالم، ينبغي ألا يكون لهذه الكيانات الحق في امتلاك اسم نطاق. أما النقطة الثالثة فهي اتفاقية Donuts مع رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية. ولست -- أنا لا أنتقد Donuts أو سجل المصلحة العامة على هذا الأمر، لأنني أظن أن من حق كل منهما التصرف وفقًا لسلطته التقديرية. ولكن في غضون أيام من إعلان اتفاقية Donuts/رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية، لاحظت العديد من التعليقات، وسأوضحها هنا، ولكن سأركز على ما تحدثت عنه كافة التعليقات، وليكن هذا مثالاً للجميع. وقد وجهت رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية بنفسها هذه التعليقات إلى الممثل التجاري للولايات المتحدة، كما ذكر ذلك في العديد من مراكز التفكير كما كانت مجموعات الاهتمامات في واشنطن العاصمة تؤكد على ذلك. وهنا يكمن الخطر. لأنه على الرغم من أنه يمكننا أن نقول بوضوح بعض الأمور قانونية وبعضها غير قانوني -- وهذا أمر واضح وضوح الشمس، إلا أنه دائمًا ما توجد سلطة تقديرية لإنفاذ القانون ودائمًا ما تكون هناك اختلافات في التفسير. وإذا خضع الجميع لنفس السياسات، فإنها ستكون إذا قوانين فعالة، وذلك سيكون إعداد للقوانين الفعالة بوسائل أخرى. وحكومة الولايات المتحدة نفسها -- مرة أخرى، أنا أركز أكثر على الولايات

المتحدة، ولكني على علم بوجود أمثلة أخرى. وهذا خارج مجموعة أسماء النطاقات ولكنها مشابهة، وهي المفوضية الأوروبية التي تطالب منصات المحتوى على الإنترنت والشبكات الاجتماعية وغيرها، بفرض سياسات خطاب الكراهية "طوعاً" على حد تعبير المفوضية، وهي ليست، بالطبع، سياسات موحدة من بلد إلى بلد، ولكنها خلافية في العديد من البلدان. هذه الأمور لا يمكنكم -- لا يمكننا في الواقع أن ننادي بهذه الإجراءات الطوعية في حين تهمل الحكومات لهذه الشبكات وتدعمها -- كما تعلمون، بالتهديد الصامت بالتشريعات والتنظيمات المستقبلية في حال عدم إجرائها. فهذه ليست طوعية أكثر من كونها -- كما تعلمون، تحت التهديد أو التهديد الصامت.

مع ذلك، ها هي النقطة الأعم، أليس كذلك؟ لماذا اسم النطاق؟ هل ببساطة لأنه معرّف فريد لخدمة إنترنت؟ أم لأنه عبارة عن شهادة اعتماد المواطنة الجيدة أو الشرعية؟ وإذا كان الأمر الأخير، من يقرر؟ من يعد هذه الشهادة؟ وبموجب أي قوانين البلاد وبمقتضى أي نوع من السياسات؟ وإذا كان الحال كذلك، واعترض الناس مع تلك -- مع ذلك المحتوى الوارد بالشهادة، ثم -- ألا يؤدي ذلك إلى تفويض الوظائف الفنية لنظام اسم النطاق؟ هذه هي مخاوفي.

حسناً، شكراً لك يا ميتش. إذن -- حسناً، ليز، باختصار رجاءً.

رفيق داماك:

باختصار شديد، ولكني سأكون مقصرة إذا لم أصرح للتسجيل بأنه لم يكن هناك مقترح في مبادرة النطاقات السليمة (HDI) للسياسة الموحدة لفض النزاع حول أسماء النطاقات (UDRP) للمحتوى. وبالنسبة للعديد من الممارسات أو المقترحات التي تمس مجال الصيدلة، أؤكد لكم أنه لا يوجد -- لا يوجد أي ضغط في مبادرة النطاقات السليمة لأي من أعضائها لتبني نفس الممارسات. والغرض من مبادرة النطاقات السليمة هو أن تكون مجموعة من خارج ICANN تستند إلى نفس المجال، وهذه ممارسات طوعية بحتة وضمن المجموعة يوجد -- يوجد فهم عام وواسع للغاية بأننا لا نتفق وأننا -- كما تعلمون -- كل فرد منا حر في تبني أو طرح أي مقترح من المقترحات التي تتم مناقشتها. شكراً.

ليز فينبرج:

رفيق داماك:

شكرًا ليز. إذن، دعنا ننتقل إلى السؤال التالي، والذي يتعلق باستطاعة ICANN والمشاركين الآخرين في نظام اسم النطاق المشاركة بنجاح في شكلٍ معين لتنظيم المحتوى بينما ترفض المشاركة في غيرها. إذن، قد يكون هذا لاستنفاد ما هو أكثر من مجرد مسائل حقوق الطبع والنشر أو إساءة الاستخدام وما إلى ذلك. والآن، ربما أود أن أسمع من هؤلاء الذين لم يتحدثوا من قبل، ربما نبدأ -- نعم يا ريتشارد، ابدأ أنت.

ريتشارد لينينج:

نعم، اسمي ريتشارد لينينج للتسجيل. وأنا هنا بصفتي الشخصية كضابط إنفاذ قانون سابق، الشخص الوحيد الذي كان يمكنهم رؤيته يسير عبر المبنى، متجهًا إلى المحكمة. إنها مناقشة مثيرة، ومن منظور إنفاذ القانون، ولكنها -- كما قال زميلي الجالس هناك، إنها حقًا معقدة، وهي معقدة على جميع جهات إنفاذ القانون في العالم. ونحن نميل إلى التعامل مع هذه المسائل على أساس وطني، لأن هذا ما نستند إليه ومنه يأتي التشريع. ومن المثير للاهتمام الاستماع إلى ما نفعله للتعامل مع أمناء السجل والسجلات وحقيقة أننا نبنى علاقات جيدة معهم. ويقول شخصٌ ما مثل ممثل Donuts إنه صادف حالة تتضمن شيئًا ما -- يتعارض بوضوح مع اللوائح والتشريعات، سنذهب إلى أمين السجل ونقول له؛ انظر، سنترك لك القرار في ذلك.

التعقيد الذي يواجهنا هو أنه -- بالنسبة لجهات إنفاذ القانون، هل نتحدث عن اسم النطاق فقط؟ أم هل نتحدث عما يجده Google؟ أم هل نتحدث عن الموقع الذي نقضي فيه معظم الوقت في شبكة الويب المظلمة والعميقة والتي لا توجد في أي مكان في بيئة من هذا النوع. هذه مسألة مختلفة تمامًا ثم بعد ذلك عادة ما تكون نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد في اختصاصٍ ليس لأيٍ منا في جهات إنفاذ القانون أي سيطرة عليه. إذن، إن ذلك يمثل تحديًا صعبًا بالنسبة لنا.

إننا نتعامل مع حالات منفردة، وفي الغالب نكون تفاعليين. وإننا نحاول أن نكون استباقيين أكثر، ولكن غالبًا ما نكون تفاعليين، ويتعامل كل واحد منا مع حالة بعينها. والمشكلة هي أن الجميع يعتقد أن جرائم الإنترنت -- أن جهات إنفاذ القانون تتعامل مع كافة جرائم

الإنترنت. هذا غير حقيقي. يعاني الإنترنت من نفس الجرائم التي يعاني منها العالم الواقعي. وهكذا أنتم -- لا توجد وحدة تتعامل بمفردها مع كافة الجرائم في العالم الواقعي، وبالتالي فلا توجد أيضًا وحدة تتعامل بمفردها مع كافة الجرائم على الإنترنت. ولكل وحدة ممارساتها الخاصة، سواء كانت تتعلق بالصيدلة أو إساءة معاملة الأطفال أو الأسلحة أو المخدرات أو غير ذلك. وهناك كيان مستقل يندرج تحت الاختصاص الوطني ويتعامل مع هذا الأمر، وهم يتعاملون مع هذا الأمر بطرق مختلفة مع الشراكات وأصحاب المصلحة الذين تمكنوا من العمل سويًا لإيجاد أفضل الحلول. ولا يوجد أبدًا حل محدد لكل سيناريو. بل يكون مختلف في كل مرة، لأن هكذا هو حال الإنترنت.

وكما تعلمون، بالنسبة لهذا السؤال، نعم نحن على دراية بذلك. فهو ليس أمرًا نتدخل حقيقةً فيه كجهة إنفاذ قانون إلا إذا حدث شيء ما استرعى اهتمامنا، كما تعلمون -- إننا نفعل ذلك لأجل هذا. كما تعلمون، كما نقول، لا يوجد -- لا يوجد قانون عالمي، ولن يكون هناك قانون عالمي أبدًا، ونحن نتعامل مع ذلك -- في اختصاص وطني مع شركائنا. أمل ذلك -- لقد تحدثت على أي حال، إذن هذه -- مجرد بداية.

[ضحك]

حسنًا. إذن، سنسمع من شين ثم روبين.

رفيق داماك:

مرحبًا، أنا شين تيفس. أولاً، دعنا نذكركم بالواقع. الساعة الآن 06:00 في يوم أحد. ونحن في الهند في مكان تاريخي وجميل للغاية، وكلنا جميعًا في قاعة باردة ومظلمة نتحدث عن هذا الموضوع لأن هذا مجتمع يأخذ التوازن على محمل الجد. ولهذا استغرقت اتفاقية اعتماد أمين السجل فترة طويلة. ولهذا السبب كان دليل الطلبات لنطاقات المستوى الأعلى الجديدة جهدًا حثيئًا، وكمعظم الأشخاص الموجودين على هذه الطاولة، إننا لا نمثل سوى جزءًا من مجموعة العمل عبر المجتمع نحاول أن يكون المستوى القادم من ICANN صحيحًا.

شين تيفس:

لذا، أعتقد أنه من الضروري أن نتوقف جميعاً بضع لحظات لنذكر أن هذه مجموعة من الناس الذين حاولوا بالفعل التأكد من أننا لا نتجاوز حقوق أي شخص آخر في أي مكان. ولكن الإنترنت ليس دائماً مكاناً خارجاً على القانون لأنه عالم رقمي. ولا ينبغي للشركات استضافة أي نشاط غير قانوني أو ضار. لقد شهدنا ذلك مؤخراً في الولايات المتحدة أثناء هجوم Dyn. وهذا كان جهداً طوعياً للحفاظ على استمرار الإنترنت عندما شهدنا هجوم Anycast الذي كان في غاية الصعوبة على بعض الشركات الكبرى. إذن، يعد اتخاذ الإجراء وسيلة من الوسائل، حتى إذا كانت بنود الخدمة بخصوص أي نشاط غير قانوني أو مسيء بموجب اتفاق طوعي أو تعاون طوعي. ومن المفيد المحافظة على سلامة الإنترنت وأمانه، وإننا نحاول المحافظة على التوازن خلال كل هذا بينما نتعامل مع الأنشطة الضارة التي توجد على الإنترنت. إذن، عندما ندير سلوكاً مسيئاً، فنحن بذلك لا نزيل المحتوى. ونحن نستخدم هذه القدرة على تعليق نقطة اتصال بينما ندير هذه المعلومات التي يتم توجيهها من خلال العملية.

إذن -- أريد فقط أن أوصي الجميع بأن يستغرق الوقت اللازم لمواصلة السعي للعمل على التوازن. ولكن حقيقة أن الشركات الفردية اختارت طرقاً مختلفة للعمل من خلال هذا تذكرنا بأننا نمتلك الخيار في كيفية تحقيق هذا الأمر. وهذا ليس نظاماً موازياً إلزامياً على الجميع التقيد به.

نعم، روبين.

رفيق داماك:

شكراً لك. نعم، أقصد أنه إذا نظرنا إلى مضمون السؤال، سيبتين أنه سؤالٌ موجّهٌ إلينا عن كيفية المشاركة في أشكال معينة للتنظيم دون غيرها. وأعتقد أن ما وجدناه هنا هو دمج لكل هذه المسائل المختلفة. والوضع حقاً حرج بالنسبة إلى -- عندما نتحدث عن فرض بنود الخدمة للسجلات وأمناء السجل. إنهم لا يميزون في الحقيقة ما نروه هنا -- على هذه الشاشة. سيقولون فقط إنه محتوى غير قانوني. ولذلك لا أعتقد أن هناك أي شخص في هذه اللجنة سيجادل في ضرورة التحرك بسرعة وفعالية عندما نتحدث عن صور الأطفال وغير

روبين غروس:

ذلك من الأمور التي نتحدث عن العنف والإيذاء والأشياء الأخرى من هذا القبيل في العالم الواقعي الحقيقي.

إذن، تكمن المشكلة في نوع الحجة التي نسمعها. ثم ينطبق عليها حقوق الطبع والنشر. ثم بعد ذلك ينطبق عليها، كما تعلمون، إجراءات الترخيص والأعمال وكل هذه الأمور الأخرى التي -- تعد أبعد ما تكون عن الإيذاء، تلك المواقف التي نتحدث عنها، سواء كان ذلك عن استغلال الأطفال في المواد الإباحية وبعض هذه الأمور الأخرى. ولكن من المخاطر التي نواجهها عندما نبدأ البحث في هذه المسائل توسيع مهمة ICANN. والابتعاد عن أساس المهمة الحقيقي. إذن، انظروا الآن إلى كل هذه المسائل الثلاثة المختلفة الظاهرة على الشاشة هنا. ويتعين على الجميع، أعني هيئة ICANN والأطراف المتعاقدة، أن يصبحوا خبراء ويقرروا ما إذا كان الأمر مقبولاً -- أو ينبغي أن يكون مقبولاً لأنها مسألة تتعلق بالترخيص في اختصاص معين أو ما إذا كانت تُعتبر قضية ازدراء أديان أو ما إذا كانت تتعارض مع الآداب العامة. أقصد أن هذا قدر هائل من الخبرة وتوسع مهمة ICANN إلى ما هو أبعد من مجرد تنسيق نظام اسم النطاق. وأقصد أن هذه كلها مسائل قانونية، وكلها مسائل سياسية واجتماعية ومجتمعية. وليست مسائل تتعلق بتنسيق أنظمة أسماء النطاقات.

إذن، لقد حصلنا على دمجٍ حقيقي يجمع بين أنواع العنف وأفعال الإيذاء المروعة التي يوافق الجميع على ضرورة التصرف حيالها فوراً ثم نستخدم هذه الحجة لنقول "أها، وسنقضي على حقوق الطبع والنشر أيضاً. لذلك، نحن أمام مشكلة كبرى.

لدي رد سريع. حسناً، شكراً لك يا روبين، لأن ذلك موقف منطقي أكثر من -- لقد بحثت عن هذه الصياغة الموجودة في مبادئ مانيتلا. وينص المبدأ رقم 2 على الآتي، "يجب ألا يُطلب تقييد المحتوى إلا بأمر من سلطة قضائية". ولا ينص على الآتي، حسناً، نهتم -- لا نهتم كثيراً بشأن حقوق النشر ولكن قد يندرج تحتها الصور التي تحتوي على إساءات للأطفال أو أي شيء آخر قد يندرج تحتها. إنه لأمر شديد اللهجة.

جون نيفيت:

حسنًا، من الممكن أن أتفهم وجهة نظرك. وأعتقد أنها وجهة نظر منطقية تمامًا لقول مزود الخدمات، إنني لن أتعامل مع الأمور المتعلقة بحقوق النشر. فهم قد يقررون القيام بذلك. وبالنسبة لنا فقد اتخذنا قراراتنا بشأن القضايا الواضحة والمنتشرة عندما تكون قضية واضحة المعالم، وكان يمكننا التعامل مع المواد الخاضعة لحقوق النشر الغير قانونية. وكان هذا هو القرار الذي اتخذناه.

ولكن الاشتراك في مبادئ مانيفلا سيكون قويًا حقًا لأنني لا أعرف أي مزود خدمة من شأنه أن يقول في الواقع، لا، سأجعلكم تحصلون على أمر من المحكمة بالنسبة للصور التي تحتوي على إساءات للأطفال أو شيء من هذا القبيل. فهذا الموقف أكثر منطقية ودقة من المواقف الأخرى التي يقدمها آخرون. وشكرًا لك على هذا.

حسنًا. شكرًا لك يا جون.

رفيق داماك:

جرايم؟

مرحبًا، معكم جرايم بونتون من توكوس. عند النظر إلى ذلك السؤال والتفكير بشأن تلك التعليقات، أعتقد بأن توماس قد ألمّ بالموضوع المعقد الذي يتعامل مع هذه الأنواع من القضايا بشكل جيد. فكما تعلمون، لا سيما على أساس يومي، إذا تحدثت مع أي من الموظفين المسؤولين عن الامتثال في الخطوط الأمامية بأمين السجل، فإنهم سيخبرونكم بأنهم يكرهون اتخاذ الخيارات. فهم يفضلون اتخاذ تلك الخيارات في مكان آخر.

جرايم بونتون:

ويرجع ذلك في الغالب بسبب عدم قدرتنا على تحديد أي الأشياء التي تعد انتهاكًا للقوانين وأيها لا تعد انتهاكًا. فإن ذلك يتخطى قدرة قيام أمين السجل بذلك.

وأود أن أقول بأن الجميع يعتقدون بأن شكاوهم المتعلقة بإساءة الاستخدام واضحة المعالم للغاية، وأن البحث الدقيق فيها ليس هو القضية الأساسية. وتوجد بعض المناطق الرمادية المبهمة تقريبًا في كل شكوى تتعلق بإساءة الاستخدام والتي نرى بأنها تتطلب وجود

تسوية. وتتوصل توكوس إلى ذلك بعدة طرق مختلفة. وإحدى تلك الطرق هو محاولتنا أن نجعل الأشخاص -- مقدمو الشكاوى وأمين السجل ومقدم شكوى إساءة الاستخدام، يتواصلون فعليًا مع بعضهم البعض ومحاولة التوصل لحل تلك المسألة بأنفسهم.

فبالنسبة لنا، نرى أنفسنا كأمناء لتلك العملية. فكما تعلمون، فنحن نحاول اتخاذ ذلك الخيار مع أنه لا يتوجب علينا وذلك للتأكد من سير العملية في الاتجاه الصحيح وحتى نشعر بأن العملية واضحة. ويمكننا النظر إلى أنفسنا في المرأة في اليوم التالي.

فبالنسبة لنا، عندما تواجهنا عقبات في كثير من المسائل المتعلقة بإساءة الاستخدام، فإننا نحاول جاهدين ونتأكد من اتباع العملية المناسبة. ومثل روبين، فإنني أحاول عدم الخلط بين المسائل الظرفية الطارئة، التي تشبه وجود مواد تسبب أضرارًا للإنسان مع بعض ما تبقى من شكاوى سوء الاستخدام التي نراها.

فكما تعلمون، يصل إلينا -- كثير من الشكاوى التي تبدو قانونية والتي لا نبدأ في فحصها على التو، كطلبات إنفاذ القانون الزائفة. ويقع العبء في ضرورة بحثنا الدقيق في كل قضية من القضايا. ويعد ذلك استنزاف للوقت.

أدرك -- وأعتقد بأنها تتطابق مع الأعمال للالتزام بما يفعله جون. وذلك أسرع. وأسهل ولا يتطلب الكثير من العمل. ولا أعتقد أن القيام بذلك أمر خاطئ. وأعتقد أن هناك العديد من الطرق للتوصل إلى ذلك، والتي نحاول جاهدين القيام بها بشكل جيد. ولا نقوم بالأمر على النحو الصحيح دائمًا، ولكنني أعتقد بأننا نشعر بقدرتنا على التوصل لتلك الأشياء عمومًا.

شكرًا جرايم.

رفيق داماك:

أعتقد أننا سنوجه الكلمة لستيف ديلبيانكو ثم إلى ميتش، حسنًا.

ستيف ديلبيانكو:

أجل. أحب طريقة صياغة هذا السؤال لأنه يتيح لي الفرصة بأن أقول إنني أريد أن أكون مؤيداً لميتش لأن مهمتي اليومية في NetChoice تهدف لجعل الإنترنت آمن لحرية النشاط الاقتصادي وحرية التعبير لأعضاء الشركة. وهذا يعني أنني وميتش نقوم بحشد جماعات الضغط بشكل جنوني لوقف السلطة التشريعية أو الحكومة الوطنية من تمرير قانون لا يمكن تنفيذه تمامًا بشأن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود والمحتوى. فعلى سبيل المثال، تعد القوانين المتعلقة بالنقد الحكومي والقوانين التي تحرم خطاب الكراهية والحق الغير شائع والقيود المتعلقة بتدفق البيانات، هي أنواع القوانين التي ينبغي علينا العمل سويًا لمعارضتها.

ولن ننجح دائمًا يا ميتش. وعندما نفشل، سنعود إلى الجزء التالي من سؤالك.

فنحن بحاجة للتأكد من أن الشركات التي تمارس برامجها الخاصة يكون لديها حرية التصرف بناءً على الشكاوى الواردة استنادًا على إجراءاتهم، لأن سلطة Donuts التقديرية أمر جيد.

وماذا عن ICANN فيما يتعلق بإنفاذ عملية التزامات المصلحة العامة؟ الخبر السار هو تحفظي على الأمر لأنه يتعلق بالنظر في القانون المعمول به وأي إجراءات ذات صلة. ولذلك تفتح تلك الإجراءات ذات الصلة مجالاً للأطراف المتعاقدة ليقولوا بأن إجراءاتنا ذات الصلة بالشكوى المتعلقة بخطاب الكراهية تتطلب مستوى من الخصوصية وطبيعة تتحقق من أن الخطاب موجود بالفعل وأنه ينتهك القانون. ولذلك فإنها الطريقة التي ستمكنكم من منع ذلك وتجنب بعض الأوضاع الحرجة للإشارة إلى أن البريد الإلكتروني البسيط الوارد من المسؤول الحكومي أمر معادل لإجبارك على إنهاء موقع إلكتروني بالكامل.

ويجب على جميع العاملين في هذا المجال أن يتطلّبوا ذلك مع القوانين التي لا يمكن تنفيذها تمامًا أو في هذه الحالة، سيكون العديد منها غير حكيمًا، إلا أنه يتم تمريرها في بعض الأحيان. ولكن لا يتعين عليكم التصرف بدون تلك الإجراءات وموازنتها مع الخصائص الأخرى للقانون المعمول به. ولذلك فإنني أتطلع لحشد جماعات الضغط معك يا ميتش في مختلف أنحاء العالم.

ميتش ستولتز:

وإنني أتطلع أيضاً للعمل معك يا ستيف. شكراً لك.

تعد الصور التي تحتوي على إساءات للأطفال مثال ضعيف. ويمكنني إخبارك عن السبب وتقديم مثال على تلك المشكلة مرة أخرى. ويكون ذلك خارج نظام اسم النطاق إلا أنها من الأنشطة ذات الصلة إلى حد كبير.

وتم إعداد نظام تطوعي في المملكة المتحدة في مزود خدمة الإنترنت لحجب الصور التي تحتوي على إساءات للأطفال. ثم ذكر مجال الترفيه بأنه يمتلك هذا النظام العظيم. وبإمكاننا الآن استخدامه للقضايا المتعلقة بانتهاك حقوق النشر. ومن هنا يبدأ الأمر.

وسوف أقدم مثلاً آخر مرة أخرى خارج نظام اسم النطاق لكنه مثال توضيحي. ويعد ذلك النظام مشابهاً في نواح كثيرة للجنة التقييمات برابطة الأفلام السينمائية الأمريكية. وهذا هو نظام تقييم الأفلام البارز والمتبع في الولايات المتحدة، والذي يشبه ICANN كونه منظمة غير حكومية والتي لا تستخدم سلطة القانون، ورغم ذلك، يكون لديهم قدرًا كبيرًا من النفوذ على ما يستطيع الأشخاص مشاهدته وسماعه في النهاية مثل الأفلام. وتم رفع دعوى قضائية مؤخرًا طالب فيها مجموعة من المشاهدين باستخدام نفوذ لجنة التقييمات لمنع الأطفال من مشاهدة الصور التي تحتوي على تعاطي التبغ.

وردت رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية في المحكمة، وأعتقد أنها كانت على صواب، بأنها لا يمكنها القيام بذلك، ولم يتم إعداد نظامها لهذا الغرض وأنهم ينبغي عليهم القدرة على استخدام حكمهم الخاص.

ولكن عندما يكون لديك آلية يمكنها مقاطعة الخطاب، والتي يمكنها منع الأشخاص من -- يمكنها حجب قنوات المعلومات، سيحاول الأشخاص استخدامها لكافة تلك الأغراض، سواء كانت جيدة أم سيئة، صحيحة أم خاطئة، وبأولويات مختلفة. وهنا يكمن الخطر، وهذا هو المكان الذي يجب أن تظل فيه ICANN تحديداً بعيدة عنه.

فإنني غريب عن ICANN. سأقر بذلك. ولم أكن مشاركاً فيها بشكل دوري. ولكن بالنسبة لي فإن تنظيم المحتوى هو الشيء نفسه، وليس من المهم تسميته التزامات المصلحة

العامة أو تسميته بأي شيء آخر. ولكن إذا كان ذلك أمر لا مفر منه، وإذا كان ينطبق من الناحية العملية على كل شخص، فإن ذلك مماثل للقانون.

لدي اقتراح فقط. باقى من الوقت 15 دقيقة على انتهاء هذه الجلسة. نحاول السماح لشخص واحد بالمداخلة ثم نحاول فتح المجال أمام الجمهور لنرى ما إذا كان لديهم أسئلة أو يرغبون في المداخلة. ولذلك سننتقل إلى آلين ثم إلى ستيف ميتاليتز بعده.

رفيق داماك:

سأحاول أن أختصر قدر الإمكان. وبما أن أحد تلك الأسئلة كان: هل بإمكان ICANN التعامل الناجح مع تنظيم المحتوى في نواح معينة بشكل مختلف أكثر من الآخرين، أردت تقديم ملحوظتين عادتا إلى المكان الذي بدأت منه وعن المهمة واللوائح الداخلية والشروط التعاقدية.

آلين جروجان:

فبالنسبة للمهمة الجديدة واللوائح الداخلية، والذي تم التعبير عن جزء منها الآن ضمن نطاق مسؤولية ICANN لتنسيق عملية وضع وتنفيذ السياسات للقرارات الموحدة والمنسقة الضرورية بشكل منطقي لتسهيل أمن و/أو استقرار نظام اسم النطاق من بين أشياء أخرى.

فعندما يتعلق الأمر بوضع السياسات، يمكنكم النظر في بيان الرسالة وستخلصون إلى أن أنواع الإساءات المختلفة لدرجة تهدد استقرار وأمن نظام اسم النطاق قد تكون موضوعاً مناسباً لوضع السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى وجود مزيد من حقوق الإنفاذ داخل ICANN في تلك النواحي.

لذا، على سبيل المثال، إذا كنت تتحدث عن البرمجيات الضارة أو مجموعات الروبوت والتي من المحتمل أن تؤثر على استقرار وأمن نظام اسم النطاق ككل والتي من الممكن أن تحذف خوادم الجذر، فإنها قد تقع مباشرة ضمن نطاق مهمة ICANN ومسؤوليتها. ومرة أخرى، فهذا هو الموضوع الذي يناسب وضع السياسات من خلال عملية نموذج

الأدنى نحو الأعلى لأصحاب المصلحة المتعددين وليست من خلال العاملين في ICANN الذين يفرضونها.

ولكن في حال قرر المجتمع وضع السياسات المتعلقة بأشكال الإساءات التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار وأمن نظام اسم النطاق، فأعتقد أنها ستكون عملية مباشرة ومثيرة للجدل ضمن نطاق مهمة ICANN ومسؤوليتها.

وهذا كان تصريح مقتضب حول الجانب المتعلق بالعقد -- وهذا كله أمر معقد، وهو السبب في أنني لم أرغب في الخوض بجميع الشروط التعاقدية. ولكن إحدى التحديات، أعتقد -- ومرة أخرى، أعتقد أنها أمر جزئي خاص بالسياسات وأمر جزئي أيضاً فيما يتعلق باتخاذ هذه القرارات بشكل صحيح. هل تم اتخاذها بشكل صحيح من خلال العاملين في ICANN، أم تم اتخاذها بشكل صحيح من خلال عملية أصحاب المصلحة المتعددين؟ تتطلب بعض الشروط الواردة في الاتفاقية مثل المادة الثالثة (أ) من المواصفة 11 باتفاقية سجل gTLD الجديدة تضمين شروطاً في العقود مع أمناء السجل تحظر قائمة عريضة من الأنشطة التالية: تشغيل مجموعات الروبوت والاحتيايل والقرصنة وانتهاك العلامات التجارية أو حقوق النشر والأنشطة التديسية أو التزييف أو خلاف ذلك مما يشتمل على أنشطة تخالف القانون المعمول به.

أعتقد أن السؤال المشروع عندما يكون لديكم قائمة عريضة من الأنشطة مثل هذا السؤال، هو هل هناك أي أساس لـ ICANN لتقول، يجب عليكم التعامل مع بعض هذه الأنشطة بشكل مختلف عن غيرها، أو أن هذا الأمر متروك للمجتمع لتحديده بدلاً من ICANN؟ ولست أجب على ذلك السؤال. فأنا الذي أطرح السؤال.

حسناً. شكراً، ألين.

رفيق داماك:

ننتقل إلى ستيف ميتاليتز. تحتاج إلى اختصار حديثك تلك المرة. أسف لذلك، حتى يمكننا الانتقال للجمهور.

ستيف ميتاليتز:

نعم، شكرًا لك. ستيف ميتاليتز.

في البداية، بخصوص هذا السؤال، أوضح العديد من الزملاء أنه علينا التحلي بالحرص والتفاني وإدراك الفوارق البسيطة. وأنا أتفق مع ذلك. دعونا ننظر إلى هذا السؤال في هذا الصدد مع مسألة الدمج. أولاً وقبل كل شيء، كما ذكرت في المداخلة الأولى، إذا كان بمقدور ICANN القيام بذلك أو إذا كان بمقدور مشاركي نظام اسم النطاق القيام بذلك فيعد ذلك أمران. ويخضع سؤال ICANN للعقود وسياسات الإجماع فيما يتعلق بما يستطيعون تطبيقه. وبالنسبة لمشارك نظام اسم النطاق وأمناء السجل والسجلات وآخرين، أعتقد أننا -- كثير من الأشخاص قد ذكروا أنه يجب أن يقدم المزيد من التشجيع أو المرونة لهم ليتسنى لهم وضع سياساتهم وتطبيقها. ويعد ذلك دمج واحد علينا أن نقلق بشأنه.

تنظيم المحتوى، دعونا نكون واضحين، الحكومات هي من تنظم المحتوى. وهذا الأمر لا يتعلق بتنظيم المحتوى. إنه يتعلق بتطبيق شروط الخدمة التي -- تحظر استخدام خدماتك للقيام بأنشطة غير قانونية التي قد تتضمن في بعض الحالات أنواع معينة من المحتوى. ولكن دعونا نتوخ الحذر حيال العناوين التي نطبقها على ذلك.

وبشأن سؤال الوضع الحرج، الذي أعتقد أنه يثير قطعاً قلقاً مشروعاً، أعتقد أنه يتعين علينا أن نفكر بشأن الطرق -- قد يكون هناك بعض الدعامات التي يمكن الاعتماد عليها في المساعدة على التقليل من الوضع الحرج.

يمكن استخدام أداة قياس واحدة -- وهذا نوع من التحليل القانوني -- ويتمثل في كيف للانتشار الواسع والقبول الدولي أن يكونا معياراً قانونية عالمية في منطقة معينة؟ وأعتقد أنكم باستطاعتكم التمييز بين أمور مثل ازدياد الأديان عندما يكون من الواضح عدم وجود معيار قانون دولي حول ما هي قوانين ازدياد الأديان المسموح بها وغير المسموح بها وشيء كحقوق الطبع والنشر حيث إن 160 -- أعتقد أن 172 بلدًا منضمين إلى اتفاقية برن، وهي اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الطبع والنشر، وهناك 164 بلدًا منضمين إلى اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) التي تديرها

منظمة التجارة العالمية حيث تضع ليس فقط معايير حماية حقوق الطبع والنشر ولكن أيضاً تطبيق هذه المعايير. وليس لدى جميع البلدان نفس القوانين، غير أن هناك مستوى عالٍ من التنسيق القانوني الذي يضعكم، حسب ما أعتقد، في مكان مختلف في الوضع الحرج أكثر من ازدراء الأديان. أما موقف البرمجيات الضارة من الناحية القانونية فيقع في منزلة بين الطرفين. وهناك التزام محدود للغاية بالمعايير القانونية الدولية فيما يتعلق بالبرمجيات الضارة عن الموجود حالياً، على سبيل المثال، فيما يتعلق بحقوق الطبع والنشر.

ولكن هناك أيضاً بعض من الترتيبات الخيارية الوطيدة، منظمات البرمجيات الضارة، بعض من القوائم التي تحدثت عن ذلك تحظى بموافقة على نطاق واسع وقد تقدم طريقة جيدة لتنفيذ ذلك بطريقة موضوعية وهادفة. شكراً لك.

حسناً. شكراً ستيف. سوف ننتقل الآن إلى الأسئلة الواردة من الجمهور وسوف نسأل؛ مرة أخرى، رجاءً بإيجاز، قدر الإمكان. يرجى الإدلاء باسمك وانتماءك.

رفيق داماك:

حسناً. أدعى ميلتون مولر، وأنتمي إلى دائرة المستخدمين غير التجاريين ومعهد جورجيا التقني.

ميلتون مولر:

ستيف، لقد اتهمت مؤسسة الحدود الإلكترونية بطمس الحدود الفاصلة بين الشروط التعاقدية المفروضة على ICANN وشروط الخدمة الخاصة، أعتقد حقيقةً أن هذا الأمر لم يجانبه الصواب. لقد قام ميتش بذلك، لغير مصلحته. لكن أعتقد أن مشاركي السجل وأمناء السجل ومشاركي دائرة الملكية الفكرية (IPC) قاموا بالأمر نفسه بالضبط عكسياً. لقد أعطيتمونا انطباعاً بأن الأمر برمته خاص ومتغير وأن لكل شخص مطلق الحرية في الاختيار بين شروط الخدمة المختلفة وأنه ليس هناك قانون أو قرار مفروض على أي شخص، وأظن أن ذلك الأمر عارٍ من الصحة على حد سواء.

ففي الحقيقة، يبدو أنكم فقدتم الدرجة التي نستخدم فيها ICANN للاستفادة من مختلف أشكال تنظيم المحتوى.

وفي النهاية، بدأ السيد جروجان الحديث عن المادة 3 (أ) من المواصفة 11 ببعض التفاصيل، وما يكون ذلك، السيدات والسادة، إن لم يكن محاولة مفصلة نوعاً ما للاستفادة من نظام اسم النطاق لتنظيم مختلف أشكال النشاط الذي لم يتم ربطه مباشرة بأمان واستقرار نظام اسم النطاق؟

لماذا لا تزال، حقيقة، دائرة IPC وأمناء السجل والسجلات، جون، يجرون مناقشات عن دور ICANN في فرض المواصفة 11؟ وماذا عن قائمة النشاطات المطولة؟ وما قدر الأمور ذات الصلة المباشرة؟

إننا بحاجة إلى إقامة مناقشة أكثر تركيزاً على دور ICANN ومخاوفها التي يمتد تأثيرها على تنظيم المحتوى. شكرًا لك.

باتريك بينينكس

نعم. شكرًا لك. شكرًا لكم على هذه المناقشة المثيرة جدًا للاهتمام. لقد وجدت ذلك مثيرًا جدًا للاهتمام. أدعى باتريك بينينكس وأنا قادم من قسم مجتمع الإنترنت التابع للمجلس الأوروبي، وإنني لا أعتقد أن المناقشة قد ركزت ربما بإفراط قليلاً على الولايات المتحدة، وأشركم على إتاحة الفرصة للمشاركة الألماني على جذب آراء السلطات الألمانية بشأن ذلك.

والآن، فيما يخص عدد من الحالات، إنني غير موافق على أن يسير تسجيل الاسم وتنظيم المحتوى جنباً إلى جنب. إنكم، كلجنة، قدمتم بأنفسكم أمثلة على الأماكن التي يكون فيها اسم أي موقع إلكتروني واضحاً بصورة كافية إلى ما هو المحتوى الذي يمكنك -- الذي تستطيع توقعه وراء اسم هذا الموقع الإلكتروني. لذلك أعتقد أن ذلك الأمر واضحاً أيضاً -- ومثيراً للاهتمام ومهما لمعرفة ما نتحدث عنه.

والآن، عندما يتعلق الأمر بتجنب تنظيم المحتوى، لا بأس، فما الذي نحصل عليه كنتيجة نهائية؟ وهذا هو التنوع في التفسيرات والغموض وعدم القدرة على التوقع القانوني لما

تكون عليه أدوار مزودات خدمة الإنترنت. وذلك الأمر ليس في إطار الولايات المتحدة فقط لكن أيضًا في إطار -- في الإطار الأوروبي. فعلى سبيل المثال، من حيث أتيت، إن هذه هي تفسيرات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو محكمة العدل الأوروبية التي سوف تنظر على نحو أدق وربما تمنح المسؤوليات، حسب ما ذكر الزميل الألماني، المسؤولية الجنائية، لمزودات خدمة الإنترنت في هذا الإطار.

وأعتقد أن عدم القدرة على التوقع القانوني هذه التي، بالطبع، تتدفق من كل شخص يطبق مبادئه، يمكن أيضًا أن يكون لها أثرًا سلبيًا. وإنما ليست فقط مسألة لتسجيل المواقع الإلكترونية أو أي شيء آخر، إنها أيضًا أثرًا سلبيًا لإجمالي عدم القدرة على التوقع القانوني والمناخ الذي نعيش فيه.

وهناك إجابة واحدة فقط على الوثيقة غير الدولية بشأن الأنشطة المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، أن هناك اتفاقية الجرائم الإلكترونية، اتفاقية بودابست، التي تضم 50 بلدًا بالفعل قد صدقت على الاتفاقية غير أن هناك 125 بلدًا تتابع العمل بهذه الاتفاقية. شكرًا لك.

ليون سانشيز:

مرحبًا. أدعى ليون سانشيز. وأنا من لجنة At-Large الاستشارية (ALAC) وأيضًا عضوًا في دائرة IPC ويبدو لي كأمر متناقض قليلًا إن مؤسسة EFF تطلب منا هنا أن نتخلى عن حريتنا للتعاقد بأريحية بين الأطراف. فهذا على الأقل انطباعي المأخوذ.

ويبدو لي الأمر كأنه مفاجأة أن تحاول مؤسسة EFF أن تقوم بما تناضل ضده إلا وهو تصدير القانون الأمريكي. وبسبب أنه عندما تقوم بفرض سلطات قضائية بموجب القانون ذاته باعتباره القانون الذي -- ينطبق على الولايات المتحدة، فإنه يبدو لي وكأنكم تحاولون أن تصدروا القانون الأمريكي، وهو ما تناضلوا ضده في الحقيقة، وإنه أمر أود أت تبيينه لي، وإنه لطف منكم لعمل ذلك.

وأيضًا، أود أن أعرف كيف ترون -- كيف تفهمون، كيف تنفذون حقوق الفرد التي تفرض أي أعباء على ICANN بشأن تنظيم المحتوى؟

إنني -- إنه يبدو لي أنكم ترون إنفاذ حقوق الطبع والنشر كشيء خاطئ. فالأمر يبدو وكأن صاحب الحق لا يتعين عليه أن يكون بمقدوره أن يفرض حقوقه، وأعتقد أن حقوق الطبع والنشر لا تقل أهمية عن حرية التعبير والحقوق الأخرى. إنني أقصد، أنه عليكم ألا تضعون مستويات مختلفة بشأن الحقوق الأساسية، حسب فهمي. وتلك كانت الأسئلة التي رغبت في طرحها عليكم على وجه الخصوص. شكرًا.

كاثي كليمان:

هل يود أحد الرد؟ حسنًا.

ميتش ستولنز:

سأكون سعيدًا بالرد لكنني سأنتظر لأنني أود أن تتاح الفرصة للجميع لطرح أسئلتهم.

كاثرين كليمان:

كاثي كليمان، من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجاريين.

لقد كتب السيد جروجان على مدونته أن -- في عام 2015 إن ICANN ليست منظمًا دوليًا لمحتوى الإنترنت، وقد أكد مجلس الإدارة ذلك هذا الصباح في اجتماع مع مجموعة NCSG.

ولقد قمتم بعمل ذلك سرًا. تهانينا. فأنتم تجتمعون سرًا دون وجود المجتمع غير التجاري، ودون وجود ممثلين عن حقوق الإنسان والمصلحة العامة وأنتم تتفاوضون على سياسات خاصة لا تمتلك الإجراءات القانونية الواجبة، وهي ليست عادلة.

وإنني سمعت ميسون كول، أمام -- في هلسنكي. لقد كان موجودًا هناك بصفته منسقًا لـ GAC/GNSO وكان يقدم مبادرة النطاقات السليمة وكأنها سياسة أصحاب المصلحة. أيها السادة، إن رابطة اسم النطاق (DNA) هي منظمة خاصة وإنما لم تكن حاضرين هناك. ولم يكن المجتمع غير التجاري حاضرًا هناك ولم تكن السياسات عادلة. فإله وحده يعلم إن اتفاقية رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية (MPAA) و Donuts غير عادلة.

أنت على صواب، ستيف. إن قانون حقوق الطبع والنشر قانون دولي، إنه عالمي الانتشار، فهو حاضر في كثير من تشريعات الدول، لكن كيف -- لكن هل تعرف انتهاك حقوق الطبع والنشر إذا ما وقت عليه عينيك؟ ولا يزال هناك إجراءات للإعلان عند وقوع أمر ما غير قانوني. وإنني لست على علم، أنا لست قاضية، في هيئة المحلفين، أو جلادة وإنني لم أكن كذلك عندما كنت في نطاق المستوى الأعلى العام كـ .ORG. وبالتأكيد فقد تغلبنا على الاحتيال وعلى مجموعات الروبوت أيضًا. وكانت تعد تهديدًا لاستقرار وأمن نظام اسم النطاق. فأنتم يا رفاق في سبيلكم للذهاب أبعد من ذلك، نعم، سيكون هناك معارضة لا سيما ضد السجلات المشاركة حديثًا في تنظيم المحتوى. فأنتم تقومون بذلك بشكل خاص وبدون اتباع العملية المناسبة وبدون توازن، ومن نواحٍ متعددة تقدمونها كجزء من أصحاب المصلحة المتعددين -- وكأنها منتج خاص بأصحاب المصلحة المتعددين وهي ليست كذلك. ولقد هزمنا مشروع قانون منع القرصنة وذلك هو القانون المتواجد خلف الأبواب المغلقة. شكرًا لك.

شكرًا.

رفيق داماك:

حسنًا، هل بإمكانني إيداء رأيي -- نعم؟

ميتش ستولتز:

لقد أغلقنا باب التعليقات، وحسنًا. فنحن نغلق باب التعليقات أمام الجمهور وبالتالي عليك إنهاء هذا السؤال.

رفيق داماك:

شكرًا لك كاثي، وشكرًا لك سيد -- عذرًا، هل كان المتحدث سانشيز؟ سأحاول الإجابة على نقاطكم.

ميتش ستولتز:

وأعذر على أن معظم أمثلي كانت من الولايات المتحدة، -- فهي مجال خبرتي كما أنني مسرور لأن الآخرين في اللجنة قد قدموا تعليقات من بقية دول العالم. وهذا أمر مفيد بالنسبة للمناقشة. ولكنني لا أطلب تصدير القانون الأمريكي. فإنني أتحدث عن المبادئ -- والتي تعد من أساسيات الإنترنت من وجهة نظري أو أساسية بالنسبة -- للعديد من أعضاء مجتمع ICANN -- الذين أوجدوا الإنترنت بكل ما للكلمة من معنى. وهذا الخطاب هو الشرط الرئيسي الذي -- يضمن كافة الحقوق الأخرى وهو العملية السياسية والمحفل الذي يمكننا أن نبدأ النقاش من خلاله وتشكيل هذه الحقوق الأخرى. وما أعنيه هنا، أن المهندسين والفنيين سيفهمون ذلك بشكل خاص بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير والقيود المفروضة على تدفق المعلومات، والشيء ذاته الذي تم تصميم الإنترنت لتجنبه. ويوجد ارتباط وثيق بين تنظيم المحتوى وحجب قنوات الاتصال.

ولا أقول أن حقوق النشر أمر خاطئ -- وأقر بأن حقوق النشر -- توجد بوضوح في كافة الدول. وهي ليست موحدة بالتأكيد.

وأود أن أضيف بأن قوانين الخطاب المضاد للكراهية موجودة في كثير من البلدان -- في معظم دول أوروبا بالتأكيد -- ولكنها مثيرة للجدل، ومن الصعب تطبيقها، وهي تعتمد بقوة على من يطبقها.

ولذلك عدت بتلك الاستفسارات -- الموجودة في -- الأسئلة التالية: لماذا اسم النطاق؟ هل هو عبارة عن شهادة اعتماد مواطنة جيدة وهل هو رخصة للتحدث على الإنترنت أم هو ببساطة معرف فريد؟

وأعتقد أنه بالنسبة لهذا المجتمع، كما تعلمون، يعد مبدأ توجيهياً -- وأنا لا أعير اهتمام للفارق البسيط هنا أو بشكل خاص للظروف الطارئة. وأتفق بأنه يجب على أي مشارك في النظام أن يكون قادرًا على الاستجابة لهذه الظروف الطارئة. ولكن -- المبدأ التوجيهي يحتاج إلى أن يكون -- عن حرية التعبير.

رفيق داماك: شكرًا ميتش. سنتلقى -- السؤالين الأخيرين وسيكون لدينا خمس دقائق إضافية لسماح التعليقات الأخيرة ولكن دعونا نبدأ بتلقي تلك الأسئلة -- فهم كانوا منتظرين، أجل.

جيرترود ليفين: شكرًا لكم. محدثكم جيرترود ليفين. أنا أعمل لدى الرابطة الوطنية لمجالس الصيدليات، مشغل السجل لنطاق المستوى الأعلى العام PHARMACY، وأردت أن أوضح للمجموعة بأن الرابطة قد راجعت أكثر من 10000 موقع إلكتروني يبيعون العقاقير التي تصرف بوصفة طبية لمرضى أمريكيين ووجدنا أن 96% منهم يعملون بشكل غير قانوني و80% منهم يبيعون تلك الوصفات بدون وصفة طبية صحيحة. وهذا يعني أنهم يعملون دون رقابة طبية، ودون توجيه من إحدى الصيدليات، مع - بدون صيدلي.

وحتى دون التطرق لقانون حق النشر أو ما إذا كان - أو حقيقة أنه غير قانوني في الولايات المتحدة لاستيراد الأدوية من كندا، فمن الواضح أنه يخالف قانون الولايات المتحدة لبيع الأدوية دون وصفة طبية صالحة من قبل شخص آخر غير الصيدلي.

وتنص اتفاقية اعتماد أمين السجل على "كافة القوانين المعمول بها"، ولا أظن أن الأمر متروك لمجتمع ICANN لتحديد القانون المعمول به أو أي القوانين التي سيمثلون لها والتي لن يمثلوا لها. ولكنهم ملزمين بالامتثال بتلك القوانين، وكان ذلك هو قرار مجتمع ICANN بتبني اتفاقية اعتماد أمين السجل لأنها الشيء الصحيح لتنفيذه.

ميتش ستولنز: هل تتحدثين عن كافة القوانين بكافة الدول؟

جيرترود ليفين: في الدول التي تأسست فيها والتي يتم تشغيلها فيها، نعم.

رفيق داماك:

شكرًا. شكرًا لك. ميتش، دعنا -- عذرًا، يا ميتش. دعونا نسمع السؤال الأخير لأنني أعتقد بأن هناك العديد من المتحدثين الذين يودون تقديم مداخلاتهم الأخيرة.

سافيو ديسوزا:

مرحبًا. محدثكم سافيو ديسوزا، وأنا من الهند. وهذه هي المرة الأولى لي في ICANN. وأنا الأمين العام لصناعة الموسيقى الهندية والتي تمثل حوالي 65% من الموسيقى في الهند، وكل عام عند كتابة التقرير 301، تحتل الهند مرتبة عالية في القرصنة. وتحتل الهند مرتبة عالية في القرصنة حاليًا نظرًا لتوفر المحتوى الرقمي مجانًا. ولسنا قادرين على القيام بأي شيء لوقف ذلك المحتوى المتاح في الأساس.

وعندما قدمت لحضور هذا المؤتمر للمرة الأولى، لم يكن لدي أي فكرة عن سبب قدومي وما الشيء الذي سأحصل عليه منه، ولكنني أود أن أقول إنني سعيد لمعرفة مدى حرص ICANN على دعوة أشخاص جدد للانضمام إلى ICANN، ونحن نسمع عن حدوث أشياء داخل ICANN وتداوله فيما بيننا. وكنت أعتقد أن ذلك الأمر إيجابي للغاية.

كما أنني شعرت بسعادة غامرة عند سماعي بأن وزراء الاتحاد ووزير الدولة ووزير الوسط والذين تحدثوا بالأمس وتطوعوا لدعم أي مسائل تواجهها ICANN، بما في ذلك التعامل مع انتهاك حقوق النشر.

وكانت تلك هي النقاط الإيجابية بالنسبة لي.

ولكن كما كنت هنا منذ يومين، لقد سمعت الكثير من التصريحات التي تصدر داخل هذه القاعة والتي تقول "لا أعتقد أن ICANN عليها فرض القانون" و "أنا لا أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تنظيم ذاتي" و "لا أعتقد أنه يتعين على الحكومات التنظيم". هناك أشخاص بالفعل قد ذكروا ذلك.

وعندما أسمع ذلك، أكون في غاية التشكك فيما يجب أن أخبر به الناخبين. فمؤسسة ICANN مكانٌ جميل، وقد قاموا بدعوتنا ورحبوا بنا، ولكن لا توجد حلول واقعية.

وإذا أردت أن ترحب بالهند والصين والدول الأخرى، فلتخرجها من كونها متركزة حول الولايات المتحدة وأوروبا، وبعد ذلك نحتاج إلى إيجاد بعض الحلول التي يمكن أن نخدمنا على أرض الواقع.

شكرًا. أعرف أن هناك العديد ممن يرغبون في الرد.

رفيق داماك:

وسوف نبدأ بجون.

شكرًا لكم. جون نيفيت. للأسف خرجت كاثي لتوها بسبب اختلاط مواعيدها فيما يخص مبادرة النطاقات السليمة. وهي رابطة صناعية، والمبادرة بقيادة دوائر صناعية. ولا علاقة لها بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين. في الواقع -- قلت منذ البداية إننا لا نؤمن بمهمة تنظيم المحتوى التي تقوم بها ICANN. ولا نعتقد بوجود أن يكون الأمر إجباريًا. فظننا أن هذه مبادرات فردية يجب أن تتبناها إدارة السجلات وأمناء السجل، إذا كانوا يرغبون في ذلك. ونعتقد أنها أفكارٌ جيدة. مثل تأسيس علاقة مع المركز القومي للأطفال المفقودين والمستغلين، وهو كما تعلمون هيئة معنية بهجرة الأطفال واستغلالهم. فهذه أمورٌ جيدة، ونوصي جميع مسؤولي السجلات وأمناء السجل بالانخراط في هذا النوع من علاقات التعاون أو مع مؤسساتٍ أخرى مثل الاتحاد الدولي لرفع الأثقال. فهذه ليست نماذج تعددية لأصحاب المصالح.

جون نيفيت:

أما النقطة الثانية التي أشارت إليها، أن هذه الأمور تمت خلف الأبواب المغلقة أو أن برنامج الإشعار الموثوق لم يكن مُستخدمًا مع المركز القومي للأطفال المفقودين والمستغلين ولكنه استُخدم مع رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية. ولكن العكس ما حدث، حيث أننا أعلننا عن الأمر. وخرجنا على الملأ. ولدينا مدونة تضم أنواع الإحالات التي حصلنا عليها، وما فعلناه بتلك الإحالات. فقد تعاملنا بشفافية تامة مع هذا الأمر. وبالتالي فإن الادعاء بأننا قمنا بهذا الأمر خلف الأبواب المغلقة هو ادعاء عارٍ من الصحة.

فقد قمنا، كما تعلمون، بتنفيذ إجراءاتٍ صحيحة في هذه الحالات، وسوف نستمر في ذلك وسوف نواصل التعامل بشفافية. شكرًا لك.

شكرًا لك يا جون.

رفيق داماك:

ميشيل.

شكرًا، رفيق. يجب أن أذهب. ولكن ليس معنى ذهابي أنني خائف من أي رد. ولكن فقط لأنني يجب أن أتواجد في مكانٍ آخر.

ميشيل نيلون:

وأظن أن هذا النوع من المحادثة والتحاور أمرٌ عظيم لما له من أهمية، حيث يجب أن يفهم الجميع العقبات التي تواجه ICANN خلال تنفيذ مهمتها. وقد شاركت، على المستوى الشخصي، في مناقشات تتعلق بحوكمة الصناعة والإنترنت على مدار سنوات. ومن ضمن الأشياء التي شعرنا دائمًا، كمجال ذاتي التنظيم، بأهميتها؛ أننا نملك قرارنا وأنا قادرون على اختيار الكيفية التي ندير بها أعمالنا من أجل امتلاك إنترنت حر ومفتوح، وهو ما يفضلنا معظمنا بحسب اعتقادي. إلا أن الحقيقة تخبرنا بأن الناس في واقع الأمر يقومون بأشياء سيئة على الإنترنت. وبالنسبة لي على المستوى الشخصي -- قد لا أتمكن من النوم ليلاً، إذا ما شعرت أن أي تكاسل في شركتي قد يؤدي إلى حدوث شيء ما يتسبب في إيذاء البعض. وأنا أتحدث عن الإيذاء الحقيقي، وليس الضرر الواقع على بعض العلامات التجارية. أنا أتحدث عن الناس الذين يموتون فعليًا.

فعلى سبيل المثال، إذا تحدثنا عن أمر مثل الأدوية المزيفة؛ فقد تطوعت شركتي بالدخول في اتفاقية مع LegitScript. وإنه من دواعي سروري الاشتراك في أمر كهذا.

ولم أكن أعلم أن هناك شخص ما لديه القدرة على بيع أدوية مزيفة عبر الإنترنت وكان الأمر لا يعنيه. إنه أمرٌ خطير، ولا رغبة لي في أن أكون على علاقة به.

بالنسبة لمبادرة النطاقات السليمة، فإن شركتي ليست عضوًا في رابطة أسماء النطاقات (DNA). وأنا لم أفصح عن رأيي علنًا بشأن عدم كوني عضوًا في رابطة أسماء النطاقات. ولكنني شاركت في مبادرة النطاقات السليمة والعديد من المبادرات الأخرى لمكافحة إساءة الاستعمال على مدى السنوات الأخيرة التي لا أعرف عددها بالضبط. وسأواصل ما أقوم به للأسباب التي سبق ذكرها.

وإذا لم نحسن من تصرفاتنا بأنفسنا، فسنجد أنفسنا في حالة تضطر فيها الحكومات أن تبدأ بتنظيمنا. وهذا سيقودنا إلى حالة أكثر ألمًا وقبحًا.

وأقول لأي شخص يريد مواصلة الحديث معي أو مع أي شخص آخر، ليس من الصعب الوصول إلي. شكرًا، فأنا على عجلة من أمري.

شكرًا ميشيل.

رفيق داماك:

ستيف؟

نعم، سأخذ بضع لحظات فقط. لقد ذكر ميتش كمثال أن مزودي خدمة الإنترنت في المملكة المتحدة كانوا يجربون المواد الإباحية للأطفال، ولأن ذلك قد يُستشهد به كمثال على حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية، فبالتالي لا ينبغي لنا حجب تلك المواد الإباحية مطلقًا. لا أتصور أن هذا حقًا هو رأي مؤسسة الحدود الإلكترونية، وأنا أتطلع بعد انتهاء الجلسة -- ليس أمامنا الكثير من الوقت اليوم. ولكنني أتطلع إلى فهم كيفية القيام بأمور مفيدة وتفادي أن يصبح الوضع حرجًا يؤدي بنا إلى الوقوع فيما تحاول أن تتجنبه مؤسسة الحدود الإلكترونية.

ستيف ديلبيانكو:

ميثس ستولتز:

مرة أخرى، لقد سُرت بما سمعته اليوم، ولاسيما من الأطراف المتعاقدة الذين أعتقد أنهم أبدوا التزامًا بالسعي لتجنب الوضع الحرج الذي يمثل خطرًا حقيقيًا، وقد ضربت أمثلة عديدة على ذلك.

إلا أنني ما زلت قلقًا بعض الشيء من النظام الموازي، وأقصد بذلك النظام غير الخاضع للمساءلة من خلال الاتفاقيات الخاصة، التي تؤكد على أنها مكافئة للنظام إذا ما فرضت على جميع السكان بلا تمييز ودون الاختيار الذي ينتج عن المنافسة.

إذن، إذا كانت مبادرة النطاقات السليمة لا تمت بأي صلة لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، فلا ينبغي لها أن تعقد اجتماعات خاصة في هذا المؤتمر على حساب ICANN. ولا ينبغي اعتبار منتجاتها وإنتاجها جزءًا من العملية التصاعديّة من الأدنى نحو الأعلى لأصحاب المصلحة المتعددين. فهذا مسار خطر لا ينبغي أن نسلكه.

ومرة أخرى، أعتقد أن هناك دليل توجيهي لذلك -- أشار ستيف إلى مبادئ مانيل، وأحث الجميع على مطالعتها. ستجدونها على الموقع الإلكتروني manilaprinciples.org. ولقد وقعت عليها عشرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المصلحة العامة من عشرات البلدان المختلفة. ولا تذكر هذه المبادئ أي شيء عن التنظيم الذاتي. وينص المبدأ الذي ذكره ستيف من قبل على أنه "يجب ألا يُطلب تقييد المحتوى إلا بأمر من السلطة القضائية". فالمبدأ ينص على أنه غير مطلوب تقييده. هذا هو الفرق بين شركة تختار كيف تقوم بأعمالها وبين تنظيم غير خاضع للمساءلة، وبين ما إذا كان هذا المطلوب صادر من الحكومة أو من هيئة ICANN أو من تواطؤ سري. أعتقد حقًا أنها مجموعة تثقيفية من المبادئ التوجيهية.

لقد سرني للغاية وجودي هنا. وأشكر هيئة ICANN على هذه الفرصة كما أشكر الجميع في هذه اللجنة على هذه المناقشة المثيرة والملهمة.

رفيق داماك:

شكرًا ميثش.

يمكنني تحمل اللوم على إدارة الوقت. فإدارة الوقت ليست إحدى أفضل مهاراتي. ولكنني أريد أن أشكر جميع أعضاء اللجنة على وقتهم الثمين في هذه الجلسة. وأرجو أن نتابع المناقشة. إنها مجرد البداية. ومن الجيد أننا -- خضنا هذا النقاش حتى وإن كان للاتفاق على نقاط مختلفة، إلا أنه بإمكاننا التوصل إلى حل لهذه المسألة. شكرًا لكم مرة أخرى.

[نهاية النص المدون]